

PROVISIONAL

A/43/PV.18  
18 October 1988

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	الرئيس :
(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد مكابا	شم :
	(نائب الرئيس)	
(الدانمرك)	السيد مورتensen	شم :
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- خطاب السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام

كلمة كل من :

السيد آل خليفة (البحرين)

السيد ملادينوف (بلغاريا)

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)

السيد بيمانانجارا (مدغشقر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠خطاب السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية مورينامالرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : متبدا الجمعية العامة أولا

بالاستماع الى خطاب رئيس جمهورية مورينام .

اصطحب السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية مورينام ، الى داخل قاعةالجمعية العامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامةأتشرف بالترحيب بصاحب السعادة السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية مورينام ، في  
الامم المتحدة ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .الرئيس شانكار (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموجب ولايتي التيكلفني بها شعبي ، بحرية وتصميم ، عن طريق أنسب آلية لاختيار من يحكمه ، أي عن طريق  
انتخابات عامة حرة وعادلة ، أقف هنا اليوم لأنقل اليكم رسالة الامل والتصميم والحزم  
والانجاز .

لقد شهدت هذه السنوات الماضية أمورا تدعو الى الامل وأخرى تشير الأسف ،  
وتضمنت أوامرا وأمورا تدعو الى الغزع ، وإحساسا بالمشاركة في أحلام الامم المتحدة ،  
وإحساسا قويا أيضا بالانعزال . وجاهد القادة السياسيون مع نقابات العمال ، وأصحاب  
المشاريع ، والقادة العسكريين ، يدفعهم الواقع ، في محاولة إيجاد الحلول الدائمة  
لمشاكلنا الاساسية . وتعرضنا لضغوط خارجية عن طريق احتجاز أموال نستحقها بموجب  
أحكام معاهدة أبرمت بحسن نية بعد مفاوضات صريحة واضحة . بيد أننا ، في الوقت  
نفسه ، لم نكن دون أصدقاء أو دون من يتعاطفون معنا ممن أيدونا وتمنوا لنا الخير .  
وأود أن أعرب هنا عن شكرنا لتفهمهم وتشجيعهم ودعمهم لنا .

وفي النهاية انتصر شعب مورينام ، وعلى الرغم من صغره ، فإن أمله وعزمه  
وصبره والتزامه بلا حدود .

واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أنضم الى الذين تكلموا من قبلي ، بأن أقدم

لكم ، بالنيابة عن حكومتي وبمفتي الشخصية ، أصدق التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إننا نشعر بمهفة خاصة بالارتياح لتقلدكم هذا المنصب ، إذ أن انتخابكم تقدير تستحقونه عن جدارة أنتم وأمتكم الشقيقة الأرجنتين ، التي لنا معها علاقات ممتازة . إن حكومتي تدرك جيداً مهاراتكم الدبلوماسية الرفيعة وخبرتكم الواسعة ، ومن ثم ، فهي على ثقة من أن الجمعية ستنجح في معالجة الأمور المعروضة أمامها بقيادتكم الرشيدة .

وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة ملغكم ، السيد بيتر فلورين ، من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على الطريقة الملتزمة والفعالة التي قاد بها الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

وكما أحيطت هذه الهيئة علماً في دورتها السابقة ، فإن شعبي أقر بالإجماع مشروع دستور جديد لجمهورية سورينام في افتتاح عام عقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، وهو بذلك مهد الطريق لإجراء انتخابات عامة . وأصبح مشروع الدستور قانوناً فيما بعد بقرار جماعي اتخذ في جمعيتنا الوطنية .

والى جانب المواضيع المدرجة ، بمهفة عامة ، في أي دستور ، فإن دستورنا يتميز بأنه يشمل أحكاماً محددة تمكن الشعب من التأثير على نحو مباشر على عمليات صنع السياسة ، وإدارة الدولة ، عن طريق هيئات تمثيل إقليمية ودون إقليمية تابعة للدولة . إن أداة أمتنا القانونية الأساسية هذه التي تم إقرارها مؤخراً تعزز بشكل إضافي حقوق الإنسان وتضمنها ، وتتضمن في الوقت نفسه المبادئ التي ينطوي عليها نظام تعدد الأحزاب والاعتراف بالمكان والدور الهامين للعمل الحر والخاص ، وتضمن استقلال الهيئة القضائية وسلامتها .

واستناداً إلى ذلك الدستور ، أجريت انتخابات عامة وعادلة وسرية وحرّة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية . ونتيجة لذلك ، وفي أعقاب تلك الانتخابات ، تولّى أول رئيس ونائب رئيس منتخبان في تاريخ

سورينام مهام منصبيهما في ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وتم تشكيل مجلس وزراء جديد في ٢٦ كانون الثاني/يناير .

وهنا أود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأعرب عن تقدير حكومتي وشعبي وامتنانهم للدعم المعنوي الذي قدمته لنا مختلف الحكومات والمنظمات الدولية وتعزيزا للجهود التي بذلناها لاستعادة الديمقراطية وإرسال وفود لمراقبة الاستفتاء والانتخابات العامة التي جرت في العام الماضي ، ونشكرها أيضا على البعثات الخاصة التي حضرت احتفالات التولية التي أشرت إليها توا .

وعلى الرغم من أن الاستفتاء والانتخابات وضعت بالفعل الأساس لاستعادة الدولة الديمقراطية الدستورية ، فإننا نعرف أن أمامنا العمل الكثير للتوصل الى ديمقراطية مستقرة وكاملة . وليتسنى التوصل الى ديمقراطية ناضجة في سورينام ، فإنه يتعين تعزيز الهياكل الديمقراطية المؤسسة حديثا عن طريق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي . وفي هذا السياق ، ينبغي أن أذكر أن حكومتي ورشت عددا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجسيمة التي يمكن أن تشكل تهديدا لوحدةنا الوطنية واستقرارنا السياسي إن لم تعالج فورا .

وهكذا ، فإن حكومتي يجب عليها أن تعالج مشكلة حوالي ١٠ ٠٠٠ من المواطنين المشردين النازحين من الجزء الشرقي من سورينام ، الذين هربوا من البلد ولجأوا الى غيانا الفرنسية المجاورة لحماية أنفسهم من النزاع الداخلي المسلح . إن حكومتي تبذل كل ما في وسعها عن طريق الحوار لإنهاء هذا التمرد الذي كثيرا ما أسفر عن أعمال الإرهاب العنيفة . بيد أن سورينام تواجه مشكلة تتمثل في أن المتمردين يتلقون العون والدعم من قوى خارجية تستهدف بصفة رئيسية استمرار العنف عن طريق إمدادهم بالأسلحة ، وتجنيد المرتزقة وتمويلهم ، وما الى ذلك .

ومن الواضح أنه سيكون من الصعب جدا إنهاء العنف مادام هذا الدعم الخارجي مستمرا . ومن ثم فإن حكومتي تناشد حكومتي فرنسا والمملكة الهولندية أن تساعدانا في منع تسليم الأسلحة وتجنيد المرتزقة الأجانب .

وإننا نطلب أيضا ، بوصفنا عضوا في اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمنع تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة ، الى جميع الأمم المحبة للسلام أن تدعم اللجنة المختصة في جهودها التي تبذلها لإنجاز ولايتها في أقرب وقت ممكن . ولن يتحقق القضاء على استخدام المرتزقة إلا عن طريق اتخاذ إجراء دولي متسق لمكافحة هذه الممارسة الشريرة . وإننا نرى أن المجتمع الدولي بمففة عامة والبلدان المتقدمة النمو بمففة خاصة ، ملتزمة أدبيا بعدم التباطؤ في إبرام هذه الاتفاقية .

وفي الوقت نفسه ، فللنزع آشار مدمرة على الازمة المالية والاقتصادية الجسيمة الموجودة بالفعل في بلدنا ، ويؤدي الى تفاقم المصاعب الاقتصادية المفروضة على بلدنا عن طريق عوامل مثل الكساد العالمي ، واحتجاز الموارد المفروض تقديمها بمقتضى معاهدات التنمية المالية ، وعدم وجود التدابير الداخلية الخاصة بالتكيف الهيكلي على صعيد الميزانية والصعيد النقدي .

ولذا فإنه من الواضح أن تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية قد أضررت ضررا كبيرا ، وتجلى هذا في انخفاض الانتاج الوطني وانخفاض الاستثمارات والزيادة الهائلة في معدلات البطالة والتضخم وتدهور ميزان المدفوعات ، وبالتالي الاستنفاد تقريبا لاحتياطياتنا من العملات الصعبة . وترى حكومتنا أن هذه التحديات والصعوبات ينبغي مواجهتها على نحو قاطع بالإرادة الجماعية للتوصل الى حلول عادلة سليمة . وتحقيقا لتلك الغاية ، وضعنا برنامجا متعدد السنوات للانتعاش .

بيد أننا على بينة من أنه لا يمكن لأي دولة ، في هذا العالم المتكافل الذي نعيش فيه ، أن تنمو في عزلة كاملة عن الدول الأخرى ، ندرك أنه لا يمكن لأي حكومة أن تحقق بالكامل أهداف سياستها الانمائية دون التعاون الخارجي . لذلك فإن حكومتنا تتفاوض مع بعض الدول الصديقة والمنظمات الدولية ، بروح من المساواة والتعاون والاحترام المتبادل للسيادة للحصول على آرائها القيمة ودعمها ومساعدتها من أجل حل مشاكلنا الاجتماعية وتحقيق الانتعاش وإعادة هيكلة اقتصادنا ونموه المستمر .

ونحن نؤمن ونتمسك بكل قوة بالسياسة التي تقوم على الحوار وتوافق الآراء من أجل إيجاد حل سلمي للمشاكل على الصعيدين الوطني والدولي ، ولذلك فإننا نطبق تلك السياسة في علاقاتنا ومفاوضاتنا مع الحكومات والمنظمات والمؤسسات والأفراد . وترمي سياستنا الى كفالة مجتمع مستقر مزدهر يقوم على التقاسم العادل المنصف للموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية . وما زلنا مقتنعين بأننا ، بدعم وتعاون الدول والمنظمات والمؤسسات الصديقة ، سننجح في التغلب على جميع العقبات التي قد تصادفنا في الطريق نحو الازدهار الكامل لسورينام المتمسكة بالديمقراطية والسلام والاستقرار والازدهار .

وإدراكا منا لمدى تأثير مناخ معيشتنا بحالة العلاقات الدولية ، فإننا ، بوصفنا عضوا في المجتمع الدولي ، ندرك مسؤوليتنا عن الإدلاء بدلونا في تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة . فتحقيق عالم يتمتع بأمن أكبر لجميع الدول ، عالم يستطيع فيه الجميع بحرية تنمية إمكاناتهم هو في صميم أهداف منظماتنا .

إن المبادئ التي ترد في ميثاق المنظمة ، والتي وضعت منذ أكثر من أربعة عقود ، قد ظلت مع ذلك صالحة بالنسبة لنا بوصفها مبادئ توجيهية لحكم الدولة . لذلك فإن حكومتي ، في علاقاتها بالدول الأخرى ، ستلتزم التزاما دقيقا بتلك المبادئ وبالمبادئ المكرسة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، وستواصل في نفس الوقت ، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز ، إيلاء قيمة كبيرة للأهداف والمبادئ السامية لتلك الحركة . وتقدر حكومتي أهمية الاسهام الذي يمكن تقديمه لقضية السلم عن طريق تشجيع إيجاد المزيد من التفاهم والتقدير فيما بين الدول لا سيما الدول التي تنتمي إلى منطقة واحدة . وترى حكومتي أن التكامل والتعاون الاقليميين لهما قيمة كبيرة للنهوض بذلك الهدف إذ يؤديان دورا فعالا في النهوض بتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية . وتحقيقا لهذا الغرض سننتهج سياسة متأنية قوامها زيادة الاشتراك في المنظمات الاقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وبالتالي لن نألو جهدا من أجل تنمية وزيادة علاقاتنا مع الدول الواقعة في الأمريكتين .

إن الاحداث التي حدثت مؤخرا على المسرح الدولي قد أضاءت شعلة الأمل لدى حكومتي ولدى كثير من الحكومات الأخرى في العالم في استمرار صلاحية سبب وجود الأمم المتحدة .

وقد رحب المجتمع الدولي بالتحول الإيجابي الذي طرأ على صراعين اقليميين رئيسيين كانا قد عكرا صفو المناخ الدولي طيلة أكثر من ٧ سنوات .

إن وقف إطلاق النار في حرب الخليج مصدر رضاء كبير لحكومتي ، نظرا إلى أنه أبعد عن المجتمع الدولي صراعا خطيرا كان يمكن بسهولة أن يتسع ويتحول إلى صراع ذي تبعات بعيدة المدى بالنسبة للسلم العالمي . إن استمرار تلك الحرب طوال أكثر من سبع سنوات ، على الرغم من نداءات الأمم المتحدة العديدة بإنهائها ، شكل في الواقع تبديدا طائشا للموارد البشرية والمادية للدولتين .

وفي هذه المرحلة نرى أنه من الصحيح توجيه تحية خاصة إلى الأمين العام لمنظمتنا ولكل من تعاون معه على جهودهم الدؤوبة من أجل الاتيان بالدولتين إلى

طاولة التفاوض . والآن يتعين عليهما استغلال الحد الأقصى من الامكانيات التي تتيحها منظمنا من أجل تسوية نزاعهما بالطرق السلمية .

ومما يثلج صدر حكومتي أن تشني أيضا على الأمين العام ومساعديه المؤتمنين على جهودهم الدؤوبة لتحرير اقليم أفغانستان من وجود القوات الأجنبية المسلحة ، مبعدين بذلك عن المسرح الدولي عقبة رئيسية تقف في سبيل تعزيز الأمن الدولي . وإن استعادة أفغانستان لمركزها غير المنحاز والاحترام الذي تبديه جميع البلدان لهذا المركز سيسمح لشعبها أن يحسم بحرية نزاعه الداخلي بأسلوب يقرره بنفسه بكل حرية . هذان الحدثان يبشران بالخير بالنسبة لمستقبل منظمنا ، ولذلك فإننا على ثقة من أن الأمم المتحدة ستؤدي دورا مفيدا فعلا على نحو متزايد في الحل السلمي لبعض الصراعات الاقليمية الخطيرة التي لا تزال قائمة للأسف . وفي هذا السياق نود أن نعرب عن رضائنا الكبير إزاء منح جائزة نوبل للسلام لقوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة ، وهو تقدير في محله تماما . ونود أن نضيف تهانئنا في هذا الخصوص .

نتابع باهتمام كبير حدثا آخر في المسرح الدولي - وأقصد الصراع المسلح في الجنوب الافريقي ، الذي له تبعات مباشرة على مسألة ناميبيا طويلة العهد . وإن للأمم المتحدة مصلحة كبيرة في نتيجة المفاوضات الجارية نظرا الى أنه من المحتمل أن تكون عاملا حاسما في تمكين منظمنا من الوفاء بمسؤوليتها تجاه الشعب الناميبسي . ولا يمكننا أن نسمح لنظام جنوب افريقيا بأن يستخدم هذه المحادثات باعتبارها تكتيكا آخر من تكتيكاته المعروفة للجميع من أجل تأخير استقلال ناميبيا .

وفي جنوب افريقيا نفسها لا تزال سياسة الفصل العنصري تشكل تحديا للرأي العام الدولي ، ولا يزال هؤلاء الذين يجاربون من أجل حقوق الانسان الاساسية الخاصة بهم يتعرضون لقمع أخذ في الازدياد . وتؤيد حكومتي دون قيد أو شرط كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل استئصال نظام الفصل العنصري . ولا تزال العقوبات الاقتصادية الالزامية ضد جنوب افريقيا الخيار الوحيد لتمكين المجتمع الدولي من ممارسة ضغط فعال على حكومة جنوب افريقيا لحملها على التخلي عن سياساتها الاجرامية .



ولا يسمع حكومتي إلا أن تعرب عن جزعها إزاء تطور آخر في منطقة أخرى تعاني من نزاع يبدو دون نهاية ، نزاع ما فتئ يشغل اهتمام المجتمع الدولي طيلة سنوات طويلة . فلا يزال التجاهل الذي أبدته إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة على مر هذه السنين يشكل السبب الرئيسي لاستمرار التوتر في تلك المنطقة . ولا يسمع السكان ، وقد شعروا بإحباط له ما يبرره من جراء عدم إحراز أي تقدم لإنهاء وجود القوات الاسرائيلية غير الشرعي في الأراضي العربية المحتلة ، إلا إبداء ازدرائهم لهذا الظلم عن طريق حملات العصيان المدني والاحتجاج .

وإن رد الفعل القمعي الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية على التعبير المشروع عن الغضب من جانب الشعب الفلسطيني يستحق إدانة منظمته . وينبغي أن نؤكد مرة أخرى أن السلم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تسوية تقوم على مبدأ العدالة لجميع أمم المنطقة .

وتبعث العلاقات المحسنة بين الدولتين اللتين تلعبان دورا رئيسيا في صيانة السلم والامن الدوليين أملا جديدا لعالمنا بإزالة تهديد الحياة على كوكبنا وإننا نرحب بالاتجاه نحو الثقة المتبادلة المتزايدة بين هاتين الامتين ، الذي أدى الى انطلاقة رائعة في جهدنا من أجل وقف سباق التسلح وتمهيد الطريق لمزيد من التقدم لإنهاء أكبر خطر على بقاء البشرية . وبالرغم من هذه الخطوة الهامة في الاتجاه الصحيح ، أثبتت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكركة لنزع السلاح أنه لا تزال هناك خلافات عميقة ينبغي إزالتها وأن التفلّب على تهديد المحرقة النووية يستلزم بذل أكثر من جهد واحد .

وتمتدّد سورينام بأن تغيير سياسة التسلح الى سياسة ترمي الى تحقيق التنمية الاجتماعية سيحرر موارد مالية وبشرية ضخمة يمكن أن تستخدم في تعزيز السلم والرخاء والتنمية على نطاق عالمي .

وتود حكومتي أن تشيد بالامين العام للطريقة التي استجاب بها لمناشدة الجمعية العامة في قرارها ٢٠٤/٤٢ ، الصادر في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ لمياغة خطة خامة للتعاون لامريكا الوسطى . وتحدد الخطة مجالات التعاون ذات الاولوية القصيرة المدى والمتوسطة المدى . وتنص أيضا على آليات للتنفيذ والمتابعة .

ووفقا لاتفاق اسكيبولاس ، لا يمكن للسلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى أن يتحققا دون الالتزام بتحسين مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي لسكان البلدان المعنية . وحيث أن جذور التوتر في أمريكا الوسطى تكمن في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، من الواضح أن خطة التعاون لامريكا الوسطى يمكن أن تعتبر استجابة مرغوبا فيها بالنسبة لمسألة تخفيف التوتر في تلك المنطقة .

وتعتبر حكومة سورينام أن إساءة استعمال المخدرات والتجارة غير المشروعة بها تشكلان تهديدا للإنسانية ، ومن ثم ستبذل كل ما في طاقتها على المعVIDين الوطني والدولي لتصعيد الحملة ضد هذا البلاء البغيض .

لا تزال الحالة الاقتصادية العالمية حرجة وتحقيق أزمة مطولة بكل مجالات العلاقات الاقتصادية والدولية . وفي هذا السياق ، أود أن ألفت انتباه هذه الهيئة الى عبء الدين المتزايد الذي أصبح مظهرا ملموسا جدا لتلك الازمة . فالدين الخارجي يمثل تحديا لجهودنا المنسقة والمشاركة وتضامننا إزاءه محل اختبار .

ونشعر بأن الاستراتيجية التي اتبعناها حتى الآن غير كافية وتتسم بطابع قصير الامد . ورغم أن إعلان التأجيل من جانب بلد واحد أو أكثر أمر محتمل ، فإن عملية تبديل الديون الى رأسمال سهمي تعتبر وسيلة ، وليست حلا دائما . لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لأن تتواصل البلدان النامية والمتقدمة النمو الى حل منصف ودائم تتفق عليه جميعها على أساس نهج إنمائي .

إن رأينا المدروس هو أن أي إهمال لإيجاد حل متبادل لازمة الدين لا يعتبر مسلكا قصير النظر فحسب ولكنه خطير أيضا إذ أن هذه المسألة تخلّ الى حد خطير بالفعل بالاستقرار السياسي والاجتماعي للحكومات المنتخبة ديموقراطيا . ومن شمس ، تؤيد حكومتي إجراء حوار بين الدائنين والمدينين يقوم على مبادئ المسؤولية المشتركة والحق في التنمية . وإن المسلك الذي اتخذته مؤخرا البلدان المتقدمة النمو أثناء مؤتمر تورونتو فيما يتعلق بإعادة جدولة ديون أقل بلدان العالم الثالث نمو ، ليس إلا خطوة صغيرة في الاتجاه السليم . ومن الواضح أن من الواجب بذل الكثير في هذا المجال .

واسمحوا لي بأن أنتقل الى ملاحظة إيجابية أكثر . ترحب حكومتي بالاقتراحات الملموسة المقدمة مؤخرا والمتضمنة لنهج جديد في سياسة إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية . ويراود حكومتي وطيد الأمل بأن يستأنف الحوار المعلق على أساس المقترحات

الجديدة . وعلاوة على ذلك ، تأمل حكومتي أن نتمكن في المستقبل القريب من الترحيب  
بكوريا الموحدة عضوا كامل العضوية في منظماتنا .

وأخيرا ، يسر حكومتي بالغ السرور أن تلاحظ أن الأمم المتحدة تستعيد مكانها  
اللائق بها في المجتمع الدولي بوصفه محفلا فريدا للحوار والتفاهم والتعاون . لنأمل  
أن يستمر هذا التطور الايجابي حتى يتحقق السلم والرخاء للجميع في عالمنا . ومتواصل  
سورينام العمل لتحقيق هذا الهدف السامي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة أتوجه

بالشكر الى رئيس جمهورية سورينام على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

امطبخ السيد رامسواك شانكار ، رئيس جمهورية سورينام ، الى خارج قاعة

الجمعية العامة . \*

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد آل خليفة (البحرين) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أقدم للسيد دانتى كابوتو ، ممثل الأرجنتين ، باسم وفد دولة البحرين أحر التهاني لانتخابه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، مقرونة بأطيب تمنياتنا له بالتوفيق في مهمته ، واثقين من حسن إدارته ، ومؤكدين استعدادنا للتعاون معه لإنجاح أعمال هذه الدورة .

وأعنتم هذه الفرمة لكي أتقدم بالشكر والتقدير لسلفه السيد بيتر فلوريين ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لما بذله من جهود مخلصة اتسمت بالحكمة والاقتدار خلال مداوات الدورة المنصرمة .

واسمحوا لي أن أعبر عن بالغ تقديري للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على سعيه الحثيث لترسيخ أهداف ومبادئ منظمنا ، وتعزيز دورها في تحقيق السلام والتعاون بين الأمم لما فيه خير شعوب العالم قاطبة . ولعل منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لهو خير شاهد وأبلغ دليل على أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة وأمينها العام في الحفاظ على السلم والأمن في العالم .

إن عام ١٩٨٨ ليذكرنا بذلك العهد الذي كان فيه للأمم المتحدة حضور مكثف في مجريات الاحداث العالمية بمساهماتها الفعالة في حل المنازعات بين الدول ، وحفظ السلم والأمن الدوليين ، وتفاعلها مع سياسات مختلف القوى المؤثرة في العلاقات الدولية ، باعتبارها طرفا أساسيا من أطراف النظام الدولي الجديد الذي أفرزته معطيات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ويبدو أن المجتمع الدولي قد بدأ مرة أخرى يشعر بالحاجة المتزايدة الى الأمم المتحدة كأداة لإيجاد حلول عادلة للقضايا

الدولية على هدي من مبادئ الميثاق ، فتألق من جديد دور الدبلوماسية الجماعية في معالجة الصراعات الاقليمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة .

وهكذا أثبتت الامم المتحدة أن التعاون الدولي أصبح ضرورة ملحة في هذه الحقبة من تاريخ عالمنا المعاصر . ولعل عودة معظم أطراف النزاعات الاقليمية اليوم الى قبول أسلوب التفاوض من خلال الامم المتحدة لخير دليل على الثقة التي توليها الدول لهذه المنظمة ، والدور الذي يمكن أن تلعبه لتحقيق التقارب والتفاهم بين شعوب العالم . ومن هذا المنطلق ، فإننا ندعو لبذل الجهود ومضافرتها من أجل تعزيز فعالية المنظومة الدولية ، وتدعيم قدراتها في مواجهة التحديات التي تهدد السلم والامن ، وتعرقل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

إن اللجوء الى الجمعية العامة ومجلس الامن كأجهزة فعالة لإيجاد صيغ مقبولة لحل النزاعات الدولية ، وخلق الأجواء المؤاتية لإنهاءها لهو أمر يستحق منا التأييد والمساندة . ومما يدعو للتفاؤل تلك العلاقات الايجابية التي بدأت تنمو بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، والتي انعكس أثرها بشكل ملحوظ على عملية اتخاذ القرار الجماعي في بعض القضايا التي تؤثر على السلام العالمي .

وإننا لنأمل أن تستمر هذه الروح ، وتترسخ أسس التفاهم والاتفاق بين تلك الدول لتشمل جميع القضايا المزمنة ، كما نتطلع الى أن يكون ذلك التطور فاتحة عهد جديد لاستلهم روح الميثاق ، وإعادة بناء جسور الثقة والتعاون بين كافة أعضاء المنظمة .

إن الاحداث التي طرأت على المسرح الدولي منذ الدورة الماضية تحمل في طياتها تبشير عهد جديد في السياسة الدولية ، مع توجه متنامٍ لإيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا والمشاكل الدولية والاقليمية في مناطق مختلفة من العالم ، مثل الحرب العراقية الايرانية ، وقضية أفغانستان ، ومسألة قبرص ، وناميبيا ، وكمبوتشيا ، والمحراء الغربية ، ومشاكل أمريكا الوسطى . وعلى الرغم من ذلك الانفراج مازال هناك بنود هامة معلقة على جدول أعمالنا ، وفي مقدمتها قضية فلسطين والوضع في

الشرق الأوسط ، والجنوب الأفريقي ، الأمر الذي يدعو المجتمع الدولي الى بذل الجهود  
وتهيئة المناخ المناسب للتوصل الى حلول عادلة ودائمة لتلك القضايا المصيرية  
الهامة .

إن لقاء القمة الأخير في موسكو بين الدولتين العظميين يمثل حدثاً تاريخياً هاماً أضاف بعداً جديداً على العلاقات الدولية وأثر بصورة إيجابية على العديد من القضايا والالتزامات الإقليمية المعقدة . كما أصبحت الدول الكبرى اليوم أكثر قناعة من أي وقت مضى بضرورة إيجاد أرضية مشتركة للتعيش السلمي والتعاون بين الأمم . ولعل اللقاءات المتكررة بين قادة الدولتين العظميين ، واتفاقهما على حل القضية الأفغانية ، وتصديقهما على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى لخير دليل على هذا التحول الحيوي الذي من شأنه التوفيق بين المصالح المتضاربة ، وتجاوز الخلافات الأيديولوجية ، وتقليل احتمالات المواجهة التي كانت سمة بارزة لعلاقات الدول الكبرى في الفترة الماضية . ونحن من جانبنا قد استقبلنا بكل ارتياح هذا التحول الهام في علاقات الدولتين العظميين ، آمليين أن يوظف هذا الوفاق في خدمة القضايا العالمية الأساسية ، متجاوزين بذلك مرحلة التوتر والشكوك إلى مرحلة الصفاء والوضوح .

لقد رحبت البحرين ببداية المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، كما أعربت عن أملها في أن تتوصل الدولتان إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع المسلح بينهما ، وإقامة السلام الشامل والدائم في المنطقة ، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) بجميع بنوده حسب تسلسلها ، باعتبار أن ذلك القرار هو الصيغة العادلة والمشرفة لإنهاء تلك الحرب الدامية التي استمر نزيفها طيلة ثمانين سنوات .

وهنا أجد لزاماً عليّ أن أنوّه إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تبنى منذ الأيام الأولى لاندلاع تلك الحرب سياسة واضحة عبرت عنها مقررات القمم الخليجية المتعاقبة ، وأكدت مجدداً مقررات القمة الشامنة التي عقدت بالرياض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وفي هذا الصدد بذل المجلس جهوداً كبيرة لاحتواء هذه الحرب المدمرة ، وإعادة السلام إلى المنطقة .



إن إعلان إيران لقبول قرار مجلس الأمن - الذي قبل به العراق الشقيق حين صدوره - وموافقتها على وقف إطلاق النار ، وبدء مباحثات جنيف ، لهي خطوة هامة في الاتجاه نحو السلام . ونأمل أن يتمكن العراق وإيران من تجاوز الصعاب ، وتخطي الآثار النفسية للحرب ، وإقامة علاقات طبيعية بينهما في إطار مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، حتى يتفرغا لتوجيه طاقتهما نحو إعادة بناء ما دمرته الحرب ، وتوفير الأمان والطمأنينة لشعبيهما ، وتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج .

إن المفاوضات التي تجري الآن بين العراق وإيران تمر بمرحلة دقيقة تتطلب التحلي بأقصى قدر من الحكمة وضبط النفس ، وتحاشي كل ما من شأنه أن يعرقل عملية السلام . لذا فإننا نهيب بجميع دول العالم أن تتحمل مسؤوليتها في مساعدة البلدين على تخطي تلك المرحلة الصعبة ، وبذل المزيد من الجهود لضمان نجاح المفاوضات ، وتحقيق التنفيذ الشامل لبنود قرار مجلس الأمن ، لبدأ عهد جديد تسكت فيه أصوات المدافع ويعلو صوت السلام .

ولا يفوتني هنا أن أشيد بالمساعي المضيئة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، والتي تستحق منا عظيم الشناء والتقدير لما ترمي إليه من إنهاء واحدة من أطول الحروب التي شهدها هذا العصر وأكثرها ضراوة . وسيبقى دور الأمم المتحدة وأمينها العام ركيزة أساسية في عملية إحلال السلام في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

ما تزال القضية الفلسطينية - رغم مرور أكثر من أربعين عاما على غياب الحق في مواجهة القوة - تشكل مأساة تاريخية كبرى من نوع خاص باعتبارها أكثر النزاعات الدولية خطورة على السلم والأمن في العالم . ولقد تفاوت الاهتمام الدولي بهذه القضية ، منذ تبني الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين ١٨١ (١٩٤٧) ، صعودا وهبوطا وفقا لمتغيرات الأحداث الدولية وتطوراتها . ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي بدأت قضية فلسطين تشهد تحولا كبيرا في مسارها ، وتأخذ بعدا جديدا في اهتمامات

الرأي العام العالمي ، وعادت لتحتل مكانت متقدمة بين القضايا المعروضة على جدول أعمال الأمم المتحدة ، نتيجة الانتفاضة الشعبية العارمة في الأراضي المحتلة التي أصبحت تشكل الطابع الحياتي المميز للشعب الفلسطيني الصامد وراء أسوار الاحتلال الصهيوني منذ أكثر من إحدى وعشرين سنة .

إن الانتفاضة حدث تاريخي مليء بالعبر والدروس ، وتعبير انساني صادق عن رفض الاحتلال والاضطهاد . فلقد توهم الكيان الصهيوني الى حد الاقتناع أن الشعب الفلسطيني قد استوعب تماما معنى التفوق الاسرائيلي في القوة المادية ، ناسيا أو متناسيا قوة الدفع الهائلة للمنايع المعنوية في حياة الشعوب . ولقد حاولت اسرائيل ، دون جدوى ، احتواء الانتفاضة الفلسطينية مستخدمة في ذلك أعتى الاساليب الوحشية التي تمثلت في دفن الاحياء ، وتكسير العظام والاطراف ، وإطلاق الرصاص على النساء والاطفال العزل ، وحرق المزروعات ، وترحيل المواطنين ، وممارسة أسلوب الاغتيال ضد القيادات الفلسطينية والتي راح ضحيتها مؤخرا المناضل خليل الوزير .

ومع تصاعد عمليات القمع الاسرائيلية لتقويض الانتفاضة ، تبقى مجموعة الحقائق الاساسية ثابتة وواضحة ، ولم يعد بالامكان تجاهلها أو انكارها من جانب اسرائيل : أولها ، إن النضال الفلسطيني قد اتخذ بعدا جديدا بعد تحول شعب الارض المحتلة من مستوى التلقائية الى المواجهة المدروسة والمبادرة الواعية . وثانيها ، إن الشعب الفلسطيني قد حسم نهائيا ، بمموده واستمرارية انتفاضته الباسلة ، مسألة التعايش مع أوضاع الاحتلال ، وأصبح من المستحيل تجاهل حقه الاصيل في تقرير المصير . وثالثها ، إن سياسة الاستيطان والضم مع كل ما يترتب عليها من توتر دائم ، وانتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي قد منيت بغسل ذريع . ورابعها ، إن قضية الشعب الفلسطيني تكتسب يوما بعد يوم التأييد والمؤازرة من شعوب العالم والدول المحبة للسلام ، وتضاعف من عزلة اسرائيل الدولية .

وفي ظل هذه الحقائق الشابتة ، وفي ضوء المستجدات التي طرأت بعد قرار الاردن الشقيق فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية ، فإن الأمم المتحدة مطالبة

اليوم - أكثر من أي وقت مضى - بتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع آلية الحل المتمثلة في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط موضع التنفيذ بكامل الصلاحيات والضمانات الدولية ، وبحضور منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كطرف متكافئ مع أطراف النزاع الأخرى ، وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، بهدف تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي تسوية عادلة وشاملة ، تكفل انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وفي مقدمتها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

لم تكتف إسرائيل بتنفيذ مخططاتها التوسعية على أرض فلسطين ، بل استمرت في تطاولها وعدوانها على الدول العربية الأخرى ، حيث قامت بضم الجولان السوري في عام ١٩٨١ ، والهجوم على المفاعل النووي العراقي في نفس العام ، والإغارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥ . كما أن المحنة التي عصفت بلبنان الشقيق وأورشته الكوارث التي يعانيها ما كان لها أن تستفحل لولا استمرار العدوان الاسرائيلي . فالاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ، وانتهاك سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول العربية تشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

إن هذا الوضع الخطير يؤكد حاجة منطقة الشرق الأوسط للسلام العادل والاستقرار اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا بتحريك المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة لممارسة الضغوط على إسرائيل ودفعها الى الالتزام بالمبادئ والمواثيق الدولية .

لقد رحبت البحرين بالموقف المسؤول للمغرب الشقيق ، المتمف بالحكمة وبعهد النظر ، لتسوية مشكلة الصحراء الغربية بالطرق السلمية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٦٢١ (١٩٨٨) . ونتطلع أن تكلل مساعي الأمين العام في هذا الشأن بالنجاح والتوفيق .

إن المحنة التي عاشها الشعب الافغاني طيلة أكثر من ثماني سنوات بدأت تقترب من نهايتها بالتوصل الى اتفاقات جنيف المتعلقة بالتسوية السياسية لجوانب القضية الافغانية . إن هذا التطور يعتبر ، من وجهة نظرنا ، ترجمة عملية لقرارات الأمم المتحدة لتحقيق سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ، وخطوة هامة على الطريق لتمكين الشعب الافغاني من ممارسة حقه في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي دون تدخل أجنبي ، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين الافغان الى وطنهم بكرامة وأمان .

ويخدونا الأمل ويغمرنا التفاؤل أن تشكل اتفاقات جنيف سابقة إيجابية لحل النزاعات الإقليمية الأخرى ، مثل كمبوتشيا وقبرص وغيرها .

أما فيما يتعلق بالمسألة الكورية ، فإننا نرجو أن يشكل توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بإدراجها على جدول أعمال هذه الدورة ، خطوة جادة نحو استئناف المفاوضات بين الطرفين ، وصولاً الى توحيد شبه الجزيرة الكورية وتحقيق آمال الشعب الكوري في استعادة وحدته الوطنية .

لا يزال التدهور في الجنوب الافريقي مستمرا ، مما يؤثر على السلم والامن في تلك المنطقة الهامة من القارة الافريقية . وقد تجلى هذا في أبشع صوره في قيام نظام بريتوريا العنصري بممارسة العنف والإرهاب ، والتفغن في أساليب البطش ضد الاغلبية السوداء ، دون مراعاة لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

إن تفاقم الاوضاع في جنوب افريقيا يؤكد قناعتنا الراسخة بأنه لا جدوى من إصلاح نظام الفصل العنصري ، بل يجب استبداله بنظام ديمقراطي يقوم على أسس العدالة والمساواة ، واحترام حقوق الانسان على النحو الذي دعت اليه الامم المتحدة في قراراتها العديدة . ولا سبيل - في رأينا - لتحقيق ذلك إلا بتضافر الجهود الدولية لعزل ذلك النظام ، وفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة عليه طبقا لاحكام الميثاق .

إن تباشير استقلال ناميبيا قد لاحت في الافق هذا العام من خلال المباحثات التي دارت بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذي يدعونا للتفاؤل في أن يتسنى تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا باعتبارها الامل المشترك للمجتمع الدولي في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا تزال الازمة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي تفرز آثارها السلبية على اقتصاديات البلدان النامية . ومما يؤسف له أن المناخ السياسي الرطب الذي ساد العلاقات الدولية خلال هذا العام لم يواكبه تقدم ملموس على مستوى التعاون الاقتصادي الدولي . ومن الحقائق البينة أن افتقاد الاستقرار الاقتصادي في غالبية البلدان النامية مرده الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي نتيجة ازدياد التدابير الحمائية ، والخلل في الميزان التجاري الدولي ، وأزمة الديون الخارجية ، وتقلب أسعار الصرف ، والممارسات التجارية غير العادلة ، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية والمواد الخام ، وانهيار أسعار النفط ، وتدهور معدلات التبادل التجاري .

تحتل أزمة مديونية الدول النامية مكان الصدارة في جدول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية ، وقد أصبحت مسألة تسويتها محل دراسة وبحث مستمرين من قبل

مختلف الأجهزة والتجمعات والوكالات الدولية . ومع ترحيبنا بما أحرز من نتائج مرضية في قمة تورنتو للدول الصناعية الرئيسية لتسوية ديون البلدان الأقل نمواً ، نرى أن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة التسويات الجزئية إلى تبني استراتيجية دولية متكاملة لحل هذه الأزمة . وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية تدفق المساعدات المالية من المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف والبلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ، بشروط ميسرة وأحكام معقولة تمكنها من تنفيذ خططها التنموية وتحقيق الانتعاش والرخاء الاقتصادي لشعوبها .

إن الأمم المتحدة أصبحت ، في ظروف عالمنا ذي المصالح المتشابكة ، ضرورة لا غنى عنها باعتبارها الجهاز الدولي المؤهل لحل المشاكل المعقدة وتسوية النزاعات الدولية . فبرغم الأزمات التي واجهتها منذ قيامها ، وأوجه القصور التي شابته تجربتها طوال الثلاث والأربعين سنة الماضية ، تظل الأمم المتحدة تجربة فريدة ورائدة في العلاقات الدولية ، وجهازاً دائماً للدبلوماسية الجماعية يمكن عن طريقه صيانة السلم والأمن في العالم ، وإيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لم يعد بإمكان الدول على مختلف قدراتها وإمكاناتها الانفراد بحلها .

لهذا ينبغي لنا أن نعمل معاً متكاتفين شعوباً وحكومات لتدعيم صرح هذه المؤسسة الدولية الهامة ، والتمسك بها باعتبارها ضرورة اقتضتها ظروف الحياة في المجتمع الدولي المعاصر ، لتزداد قدرتها على تلبية احتياجات المستقبل وبناء عالم أفضل للأجيال المقبلة ، خاصة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين بما يحمله من تطور علمي هائل وتكنولوجيا متقدمة في شتى المجالات .

تحتل قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح مكان الصدارة من اهتمامات المجتمع الدولي . ولعل الانجازات الملموسة التي تم تحقيقها على المستوى الدولي تكون حافزاً لنا للمشاركة في الجهود المبذولة في هذا المضمار .

وتجسيدا لمبدأ صيانة السلم والأمن الدوليين الذي نص عليه الميثاق ، وإيماناً منا بضرورة خلق عالم أقل تسليحاً وأكثر أمناً ، فإنه يسعدني أن أعلن اليوم قرار

حكومة دولة البحرين بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، وبرتوكول عام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، واتفاقية عام ١٩٧٢ لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة .

لقد دعت البحرين منذ استقلالها جميع دول العالم الى انتهاج سياسات متوازنة في علاقاتها المتبادلة ، واللجوء الى الحوار لحل المنازعات من خلال دبلوماسية التفاهم ونبذ استخدام القوة ترسيخا لمبادئ السلام القائم على العدل .

إن السلام يشكل الخط الاستراتيجي الأول للسياسة الخارجية البحرينية ، كما أنه المفتاح الحقيقي لبلوغ التطلعات والأهداف القومية الأخرى في الاستقرار والتنمية . والسلام الذي تؤمن به البحرين هو السلام العادل الذي تسود في ظله علاقات السود والتغاهم بين دول العالم وشعوبها على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة في السيادة والحقوق ، واحترام قواعد القانون الدولي . وهو ما عبر عنه بكل وضوح حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن آل خليفة ، أمير دولة البحرين حين قال :

"إن دولة البحرين تقيم علاقاتها مع العالم على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن الأمن والسلام هما الأساس الذي تبني عليه الانسانية تقدمها ، فإننا نسعى دائماً لترسيخه ، ونتجاوب بإخلاص مع كل من يساند الشرعية الدولية ، ويعمل على تثبيت دعائم الحق والعدل والسلام في العالم" .

وتمشياً مع هذا الخط الثابت والواضح لسياستنا الخارجية فإن دولة البحرين تعرب من جديد عن استعدادها للتعاون مع دول العالم لتحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة ، مؤكدة التزامها بدبلوماسية السلام في ظل المبادئ التي نص عليها الميثاق . السيد ملادينوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أهنئ السفير دانتى كابوتو ممثل الأرجنتين بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة . وإنني لواثق من أن الجمعية العامة ستحقق تحت قيادته نتائج ستزيد من تعزيز سلطة الأمم المتحدة .

أود أيضاً أن أقر بالرئاسة البارزة لسلفه ، الرفيق بيتر فلورين . تبدأ كل دورة من دورات الجمعية العامة باستعراض للحالة الدولية . وفي الدورة الثالثة والأربعين أيضاً استمعنا إلى كل متكلم وهو يطرح نفس الأسئلة بطرق مختلفة ، وهي ما الذي يجري في العالم ؟ هل نحن قادرون على القضاء على التهديد النووي وانهاء الصراع ؟ هل نبدأ السير بأمان على طريق تعزيز السلم والأمن ؟



ومع أنه من الصعب الإجابة على تلك الأسئلة برد بسيط فإن الحقائق تشير إلى أنه أحرز بالفعل تقدم . إن العالم يتغير إلى الأفضل . ويمكننا أن نشهد بدء حالة جديدة نوعيا لا تتفق مع الانماط المعتادة لتوازن القوى ، أو لوجود معسكريين ، أو للصراع الطبقي ، أو مفاهيم أخرى قائمة على القوة . فما الذي تغير ؟ لأول مرة في التاريخ بدأنا نرى أن البشرية كل لا يتجزأ توحيدها جهودها المشتركة للبقاء ، وتواصل التطور نحو التقدم والحضارة .

وبعض أمثلة التغيير التي تجري في العالم هي التحرك في العلاقات السوفياتية الأمريكية من المواجهة إلى الحوار ، والمشاركة الإيجابية الأكبر التي تقوم بها حركة عدم الانحياز في الشؤون العالمية ، والاثـر الفعـال للرأي العام العالمي على السياسة الدولية .

وهذه الاتجاهات ليست مجرد اتجاهات عارضة . وإنما تنجم عن المسار العام للأحداث العالمية . إن تعميق إدراك البشرية لذاتها يتصادف مع عمليات إعادة البناء والتجديد التي تحدث في بلدان اشتراكية . والثورة التكنولوجية والعلمية ، وزيادة أهمية العوامل الأخلاقية والديمقراطية في الحياة العامة ، والتحسين الشامل للتربية السياسية للشعوب ، كل هذا يساعد على تحقيق إعادة تقييم مشاكل التعايش الإنساني .

لقد ظهرت فلسفة فكر سياسي جديد . يكمن في جوهرها تفوق القيم الإنسانية العالمية على اعتبارات الكتل والأيديولوجية . وقد ألهمت تلك الفلسفة دبلوماسية جديدة في البحث عن حلول معقولة ومقبولة بشكل متبادل للمشاكل الدولية . ويتعاضم توافق آراء واسع النطاق بشأن الحاجة إلى نهج شامل لإزاء المسائل الأمنية ، تراعى فيه العوامل العسكرية - السياسية والاقتصادية والإنسانية والبيئية وغيرها من العوامل .

وإن الأمين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، الرفيق تودور جيفكوف ، قال ما يلي في الخطاب الذي وجهه إلى المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني :

"إن الحقائق الجديدة تتطلب عملاً سياسياً جديداً من جانب الشعب .

وتهديد الكارثة البيئية ، والتخلف الاقتصادي ، والأمراض المنتشرة ، ومعدل الوفيات بين الأطفال المرتفع ، وتزايد الأمية ، كلها مشاكل عالمية لا يمكن حلها إلا عن طريق الجهود المشتركة للبشرية ، مع إعادة بناء العلاقات الدولية بشكل كامل على أساس توازن المصالح" .

إن رغبة المجتمع الدولي في كسر الحلقة المفرغة الخاصة بالتنافس العسكري والمواجهة ، وفي ضمان الأمن بالوسائل السياسية عن طريق ترسيخ سيادة القانون الدولي ، تتجلى بشكل متزايد في تفهم جديد للدور الدولي للأمم المتحدة .

إن بلغاريا تعلق دائماً أهمية كبرى على تعزيز دور وأنشطة الأمم المتحدة ، وترى جنباً إلى جنب مع بلدان أخرى - أنه ينبغي أن تصبح المنظمة أداة حقيقية فعالة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وتطوير التعاون الدولي ، وتسوية النزاعات والالتزامات . ونحن نؤيد الاقتراحات التي طرحت هنا بتحديث وسائل ونهج عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن للاستخدام الأفضل لامكانيات المنظمة في مجال حفظ السلام . وستواصل بلغاريا الإسهام في العمل النبيل الشامل الذي تقوم الأمم المتحدة به .

وإنني أسجل اليوم بشكل خاص إسهام المنظمة في تسوية عدد من النزاعات الدولية ، وبخاصة الدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام المبجل السيد خافيير بيريز دي كوييار .

والحقيقة أنه يمكن رؤية التطورات الإيجابية في النطاق الكامل للمشاكل العالمية والنزاعات الإقليمية ومصادر التوتر . وهناك حالة آخذة في الظهور بتسرد بعض الشيء في الوقت الراهن تساند البحث الجماعي عن الحلول . وسيكون من الخطأ استخلاص نتائج عامة للعالم بأسره ، ولكن يبدو أن هناك رغبة واضحة في العثور على اتفاق وطني وإقليمي بمساعدة المجتمع الدولي .

لقد كانت اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان معلما على طريق النضال من أجل تحسين المناخ الدولي ، والتقيد الصارم بها هو الضمان الوحيد لإحلال السلم في ذلك البلد وفي تلك المنطقة . إننا نؤيد جهود حكومة جمهورية أفغانستان الرامية الى التغلب على الازمة بالوسائل الديمقراطية .

لقد سرّنا جدا أن سمعنا عن وقف الاعمال القتالية بين إيران والعراق . وبوصفنا دولة اشتركت في صياغة واتخاذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، فاننا نؤيد عملية السلام وجهود الوساطة التي تقوم بها الامم المتحدة .

أما في الشرق الاوسط فإن جوهر المشكلة لم يحسم بعد ، ولا يزال نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية وتقرير المصير مستمرا . وثمة عامل إيجابي ألا وهو الاتفاق الكامل تقريبا على ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن المسألة . ونعتقد أنه ينبغي أن يعقد ذلك المؤتمر على أساس قرارات الامم المتحدة الحالية وأن تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها الاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للعرب الفلسطينيين .

هناك حوار متعدد الاطراف جار الآن بشأن المسائل المتصلة بالجنوب الافريقي ونأمل أن تنفذ قرارات المنظمة في نهاية المطاف وأن تنعم أنغولا وغيرها من دول المنطقة بالسلم الذي طال انتظارها له وأن تنال ناميبيا استقلالها وأن يزول نظام الفصل العنصري .

وترى بلغاريا أن سياسة المصالحة الوطنية التي اعلنتها كمبوتشيا تنطوي على إمكانية كبيرة . ويسرنا أن نرى آمالا تبزغ من الجهود التي تبذلها فييت نام وغيرها من الدول المحبة للسلم .

ونرحب بسياسة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الرامية الى إعادة توحيد البلاد بصورة سلمية وديمقراطية وإزالة الطابع العسكري من شبه الجزيرة وتحويلها الى منطقة خالية من الاسلحة النووية .

كما نؤيد الجهود الدؤوبة التي تقوم بها نيكاراغوا وغيرها من دول امريكا اللاتينية لإيجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة عن طريق الحوار والتقيد الصارم بمبادئ الميثاق .

ونتابع عن كذب تطور مسألة قبرص . فقد تبين لنا أن هناك بعض التقدم في الجزيرة ونأمل أنه ، عن طريق الوسائل السلمية ، وبفضل مساعدة الأمم المتحدة ، سوف تزول مصادر التوتر في نهاية المطاف .

ومن الطبيعي أن يستحيل تحقيق اتساق كامل بين القوى والاطراف المتخاصمة ، بيد أنه يتعين على المتخاصمين أن يعيدوا النظر في تناقضاتهم من زاوية أكثر واقعية ، ويتعين عليهم أن يتفقوا على تسويات معقولة تستفيد منها جميع الاطراف . ووفقا لذلك ، نعتقد أنه ينبغي لاطراف النزاع إمعان النظر أكثر في الحكمة الجماعية للمجتمع العالمي ، فهو وحده الذي له الحق الادبي في الحكم على قوانين وقواعد التعايش الدولي في جميع الاحوال . وشمة شرط ملزم في عملية السلم ، ألا وهو الاعتراف بحرية الاختيار لكل شعب ، حيث أنه بدونه سيستحيل حل أي صراع أو تحقيق سلام عادل ودائم .

إن بلغاريا من بلدان البلقان ، وهي منطقة ذات تاريخ عصيب ومعقد ، لذلك ، نشعر شعورا عميقا إزاء الخطوات المتخذة نحو الانفراج والتعاون التي تتخذها دول البلقان . وهذه الخطوات تأتي تماشيا مع روح العصر وتطلعات شعوب البلقان . ولقد أعرب بوضوح متعاضم في اجتماع بلغراد الذي عقده وزراء خارجية بلدان البلقان ، الذي انعقد في مناخ بناء وجاد ، عن التفكير الجديد الذي ظهر في المنطقة . وقد سعيينا نحن جميع المشتركين في ذلك الاجتماع للتوصل الى لغة مشتركة ، وشددنا على اشتراك المصالح ، لا على المواجهة وبث المظالم . إننا نحیی عقد ذلك المحفل وبدء عملية البلقان .

تحتل البلقان أولوية عليا في سياسة بلغاريا الخارجية . وفي عام ١٩٨١ بدأنا في وضع مجموعة من التدابير والمبادرات وتنفيذها لتعزيزا لحسن الجوار والمناخ العام في المنطقة . وعلى الرغم من تقلبات القدر ، ظل الهدف الثابت لسياسةنا تحقيق التعاون وإقرار السلام في منطقة البلقان .

ونحن إذ ينصب اهتمامنا على تحقيق ذلك الهدف ، سنواصل العمل مع جميع دول البلقان على أساس من المشاركة الواسعة ، وعلى قدم المساواة . وسيكون تيراستا فسي ذلك مراعاة المصالح المشروعة للدول ، والحقائق التاريخية ، وخصميات السلام فسي عصرنا . ونعتقد أن الحلقة الرئيسية في الجهود المشتركة لتعزيز السلم يمكن أن تحول شبه الجزيرة الى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل . وبالتأكيد سوف يساعد هذا على التخفيف من حدة المواجهة ومن عدم الثقة والعداوة في السياق الجغرافي الاستراتيجي الأوسع .

إنني ألاحظ مع الارتياح أن مناقشتنا للمسائل الملحة المتعلقة بنزع السلاح اليوم تجسد الأثر الذي تركه التفكير السياسي الجديد . فصورة العدو الذي يعد لضربة نووية أو لهجوم نووي باستخدام الأسلحة التقليدية قد بدأت تحل محلها تدريجيا صورة الشخص العادي الذي يهتم اهتماما صادقا بأمنه . وهناك على نحو متزايد رغبة لدى المرء في فهم شريكه وطريقته في التفكير وما يدور بخلده من شواغل . ومما لاشك فيه أنه لم تجر إزالة جميع مخلفات الماضي ، ولم يجر التغلب على جميع الأفكار المتحجرة ، غير أن التخلص من الحوار المتمثل في الخطب البلاغية والكليشيات الدعائية العقيمة التي بدأت تحدث ، يعتبر مطلباً رئيسياً لتعزيز التفاهم المتبادل . اليوم ، باتت أخطر مهمة التوصل إبرام اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض ما نسبته ٥٠ في المائة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ونحن إذ ننتقل من القرن العشرين الى القرن الحادي والعشرين ، ينبغي أن يصبح هذا معلماً لنا على الطريق صوب تحقيق استقرار استراتيجي وصوب القضاء قضاء تاماً على الترسانات النووية .

يجري حاليا إحراز تقدم بشأن وقف التجارب النووية . وسوف يصبح الحظر  
الشامل على الأسلحة الكيميائية حقيقة في المستقبل القريب . وأود أن أذكر أنه على  
الرغم من المحادثات السوفياتية الأمريكية التي توفر قوة دفع رئيسية في عملية نزع  
السلح ينبغي أن تصبح هذه العملية متعددة الأطراف ، حيث لا يمكن لأحد أن يتهرب من  
المسؤولية في هذا الصدد .

ونعتقد أن تخفيض مستوى المواجهة العسكرية بين معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي الذي بدأ بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى سوف يستمر نتيجة للمفاوضات الخاصة بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا . وقد حدد بيان اللجنة الاستشارية السياسية لمعاهدة وارسو في تموز/يوليه ١٩٨٨ الهدف من هذه المفاوضات ، بأنها ستؤدي الى تخفيضات جذرية في القدرة العسكرية للحلفين ، والى إيجاد حالة في تلك القارة تتوافر فيها للحلفين القوات والمرافق الكافية للدفاع عنهما ولكنهما لا تكفي لتوجيه ضربات مفاجئة أو الاضطلاع بعمليات هجومية . وينبغي أن يصاحب هذا التخفيض تخفيض مماثل في الانفاق العسكري . وينبغي أن تتحدد وظائف ومهام تلك القوات على ضوء عقيدة عسكرية دفاعية وغير عدوانية ، يكون بها هو مبدأ الكفاية المعقولة .

ومن الواضح في نفس الوقت حتى لغير المتخصص أن التقدم الذي تحقق في بعض مجالات نزع السلاح اقترن بتحويل بعض الموارد الى مجالات أخرى . ولاتزال الأسلحة البحرية بعيدة عن جهود نزع السلاح . ويتطلب الأمر الإسراع باتخاذ قرارات سياسية لتخفيض القوات البحرية تحقيقا للمصالح المتبادلة . وتطالب بلغاريا منذ عدة سنوات باتخاذ هذا القرار وتعمل لتحقيق هذا الهدف . ونعتقد أنه من المفيد كخطوة أولى أن تناقش تدابير بناء الثقة في البحار والمحيطات والطرق البحرية وأن تعتمد هذه التدابير .

وتحظى مشكلات التحقق والصراحة وإمكانية التنبؤ في المجال العسكري بأهمية متزايدة وإن إقامة آلية شاملة للتحقق تابعة للأمم المتحدة ، كما اقترح عدد من البلدان ومن بينها بلغاريا ، سيمكّن من الاضطلاع برقابة دقيقة ليس فقط في مجال تخفيض الأسلحة ولكن أيضا فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية حتى يمكن تفادي حدوثها . ويجب أن يكون الفضاء الخارجي ، شأنه في ذلك شأن الأرض ، خاليا من الأسلحة . والتعاون الدولي الرحب في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وليس لوضع الأسلحة ذات القواعد الفضائية سيساعد على بناء الثقة والقضاء على خطر وقوع كارثة نووية .

ومن الجوانب الأساسية لمشكلة نزع السلاح أنها تشمل اتصالا وثيقة بقضايا التنمية . فتخفيض القدرات العسكرية سيسمح بتعبئة الموارد اللازمة للتغلب على التخلف وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

إن الإدراك المتزايد للتكافل العالمي ، والاتجاهات الإيجابية في مختلف مناطق العالم ، وتطبيع العلاقات بين الشرق والغرب ، توفر لنا سببا للأمل في حدوث تغييرات إيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد حان الوقت لإعادة بناء هذه العلاقات على أسس ديمقراطية عادلة . وتعتبر الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ، وبصفة خاصة العبء الثقيل الذي يفرضه الدين الخارجي عليها ، مشكلة خطيرة تهم المجتمع الدولي كله . ويتطلب حلها حلا عادلا أن يبذل المجتمع العالمي جهودا منسقة تراعى فيها مصالح البلدان المدينة والظروف السائدة فيها والأهداف الأساسية التي تتوخاها لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية . وينبغي للأمم المتحدة أن تسهم في حسم هذه القضية ، ومن المؤكد أنها قادرة على ذلك .

إن إقامة علاقات رسمية بين مجلس التعااض الاقتصادي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية يعتبر حدثا إيجابيا كبيرا ، لأن تنمية العلاقات بين هاتين المنظميتين على أساس المصالح المتبادلة سيوفر زخما حقيقيا للتعایش السلمي في أوروبا وفي العالم . وستسهم بلغاريا في تنمية ذلك التعاون لمصالح أمن جميع الشعوب ورفاهيتها . وتتضح المصالح المشتركة لجميع الدول والشعوب بجلاء في مشكلة حماية البيئة . فالأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها البعض دون أية مراعاة للعوامل البيئية تدمر الطبيعة ، تماما كما يدمرها سباق التسلح والصراعات العسكرية . فالعالم يختنق بالمواد الكيميائية ، والتربة تتدهور ، والمناخ يتغير ، وتختفي أجناس الحيوان والنبات . ويتطلب الأمر بذل جهد جماعي من جانب جميع البلدان والشعوب . ويجب أن يصبح الضمان الفعال للأمن البيئي الدولي من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة التي عملت الكثير حتى الآن من أجل حماية البيئة . وكان تقرير لجنة براندلاند اسهاما واضحا في هذا الميدان ، وللأفكار الواردة في هذا التقرير أهمية أساسية في حماية الطبيعة والبيئة التي يعيش فيها الإنسان .



وانسجاما مع موقفنا المبدئي بشأن هذا الموضوع تعتقد بلغاريا أنه من الضروري اتخاذ تدابير واسعة النطاق على المستوى الاقليمي والمستوى دون الاقليمي للمحافظة على الطبيعة ، وقد اقترحنا إبرام معاهدة لحماية البيئة في شبه جزيرة البلقان ، واقترحنا أيضا عقد محفل بيئي في صوفيا في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ويجري العمل على قدم وساق في بلغاريا لاتخاذ تدابير عملية في هذا الميدان .

إن القضايا الحالية للسلم والامن والتعاون مترابطة على نحو مميز في أوروبا . ففي هذه القارة القديمة تكافح الافكار غير التقليدية والمبتكرة ضد مسلمات التفكير القديم . والذين يؤيدون تقسيم أوروبا الى كتلت لا يكفون عن بذل مساعيهم . ولكن تبزغ في الوقت نفسه الفكرة النبيلة الداعية الى الوطن الأوروبي المشترك ، وهو مفهوم يقوم على التراث التاريخي والثقافي والسياسي والاقتصادي المشترك لبلدان أوروبا والولايات المتحدة وكندا .

إن التغلب على عقائد الماضي يتم على نحو بطيء . وإجتماع فيينا لدول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أوشك على الانتهاء . ونأمل أن يوفر هذا الاجتماع ديناميية جديدة للحوار المتكافئ الذي يحقق الفائدة المتبادلة في أوروبا .

إن المشكلات المتعلقة بالشؤون الدولية والعلاقة فيما بينها أصبحت تناقش في محافل دولية عديدة . وهذا نهج جديد لم يطرق حتى الآن ولكنه يتمشى تماما مع روح عصرنا . وتتركز هذه المناقشات على نحو متزايد على المشكلات الاجتماعية والانسانية .

منذ أربعين عاما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الانسان . وكان هذا العمل أول خطوة لإنشاء الاساس القانوني السليم القائم حاليا للتعاون الدولي في المشكلات الاجتماعية والانسانية . ويوجد في الوقت الحالي توافق آراء بين جميع البلدان في هذا المجال . وهذا أمر طبيعي لأن الانسان قيمة عالمية ، وهو مركز التطور ومحور التركيز في السياسات الخارجية والداخلية . وتهيئة الظروف المؤاتية لتوفير حياة حرة كريمة وخلاقة للانسان ليس هبة من الدولة ولكنه التزام رئيسي عليها حتى تضمن الازدهار للمجتمع وللحضارة عموما .

وترحب بلغاريا بتوسيع نطاق دور الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعيين والانساني . وسوف تعمل على إحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية وإرساء ضمانات أخلاقية للسلم والأمن .

وكما قال أوريليو بيتشي ، وهو شخصية عامة بارزة ومن دعاة الحركة الانسانية ، أن الأمر يقتضي في المرحلة الحالية من التطور أن تكف الشعوب عن الاكتفاء بالتطلع الى المستقبل وأن تبدأ في بناء ذلك المستقبل . وكي نكون موضوعيين ينبغي أن نقول إننا لم نتجاوز البداية في عملية نزع السلاح الكبرى وإضفاء الطابع الانساني على الشؤون الدولية ونحن على بينة من أنه مازال أمامنا الكثير كي نغير ما بأنفسنا أيضا حتى نتحرك نحو عالم تخلص من العنف بلا رجعة ، وإتاحة نظام دولي جديد يشعر في ظله كل بلد وكل شعب وكل شخص بالثقة في المستقبل . فليس هناك بديل عن ذلك .

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري أن أهنئكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للدورة الثالثة والأربعين . إن بلدكم الأرجنتين وبلدي سورية يرتبطان بعلاقات من الصداقة والتعاون ، وينتميان الى حركة عدم الانحياز . ونحن واثقون بأن مهارتكم السياسية ستتوج بالنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة .

ويسعدني أيضا أن أسجل شكري وتقديري لما حققه سلغكم السيد بيتر فلوريين ، رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة من نجاح متميز في إدارة أعمالها . نتمنى له ولبلاده الصديقة جمهورية ألمانيا الديمقراطية مزيدا من التقدم والنجاح . ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعبر عن تقديرنا العميق لما حققه الأمين العام للأمم المتحدة ومساعدوه من نجاحات في تعزيز دور المنظمة وأخص بالذكر مساهماته ومبادراته الشخصية في معالجة عدد من القضايا الإقليمية المعقدة . لقد بدأت الأمم المتحدة بتحقيق خطى ملحوظة هذا العام لاستعادة مكانتها التي تأثرت كثيرا

خلال سنوات الحرب الباردة . وبرز تفكير جاد لإحياء دور المنظمة الدولية لإيجاد حلول للقضايا الساخنة في العالم وفي مقدمتها النزاعات الاقليمية\* .

ومما لا شك فيه ، أن الحوار السوفياتي الأمريكي قد خلق مناخا من الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب ، انعكس بشكل أو آخر على النزاعات الاقليمية . الامر الذي سيساعد على إيجاد الحلول العادلة لها . لقد تجلى مناخ الانفراج في وقف اطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية ، والوضع في أفغانستان ، وحول الوضع في جنوب غرب افريقيا ، وفي جنوب شرق آسيا ، بالإضافة الى لقاءات أجراها الأمين العام للأمم المتحدة أو رعاها بين الاطراف المعنية مباشرة بالقضية القبرصية ومشكلة الصحراء الغربية .

ولكن لابد من التذكير في هذا المحفل الدولي الهام ، بأن الصراع العربي الاسرائيلي ، مازال يعيش ويتصاعد خارج أجواء الانفراج الدولي ، على الرغم من كل الجهود الدولية الحثيثة التي بذلت مؤخرا من الشرق والغرب على حد سواء لإيجاد تسوية عادلة وشاملة له . ولا يبدو في الأفق أيضا ما يشير الى أن نجاح هذه الجهود متوقف على نتائج الانتخابات الاسرائيلية أو الامريكية القادمة . فشرط التسوية الواردة في برامج الحزبين الرئيسيين المتنافسين في اسرائيل لن تقود منطقة الشرق الاوسط الى السلام . أما في الولايات المتحدة الامريكية ، فإن عملية السلام في الشرق الاوسط ليست مطروحة بصورة جدية في برامج أي من المرشحين المتنافسين على الرئاسة ، وإذا قدر لها أن تطرح ، فإنها ستأخذ شكل التسابق على كسب ود اسرائيل وتأكيد العلاقات الخاصة معها ، وليس على كيفية تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط من منظور امريكي واضح ومستقل .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتنسن (الدانمرك) .

لقد أصبح جليا أكثر من أي وقت مضى ، أن العلاقات الخاصة الامريكية الاسرائيلية ، لا تخدم في وضعها الحالي عملية السلام ، بل أصبحت بحد ذاتها عقبة اضافية في طريق تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط . ومن المؤسف أن توظف هذه العلاقات الخاصة وامتداداتها داخل نسيج المجتمع الامريكي في توتير أجواء المنطقة وزعزعة الاستقرار فيها وحرمان شعوبها من الوصول الى السلام العادل الذي تصبو اليه .

لقد أصبح من غير المستبعد أن تنهار قناعات أولئك الذين كانوا لسنوات عديدة يراهنون على توظيف العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل في صنع السلام وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وتبين لهم بدلا من ذلك ، أن هذه الخصوصية في العلاقات بالذات تمنح اسرائيل تأثيرا كافيا على السياسة الامريكية لإبقاء الصراع العربي الاسرائيلي خارج إطار الانفراج الدولي الذي لا يتلاءم مع سياسة اسرائيل التوسعية .

أما في الجانب الآخر من الصورة ، فإن الأمم المتحدة التي أنشأت إسرائيل بقرار منها ، ماتزال عاجزة عن وضع إسرائيل أمام أحد الخيارات السياسية التي يتيحها الميثاق : إما تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي ، أو تطبيق العقوبات الإلزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق . إن الإشارة إلى عجز الأمم المتحدة هنا ، لا تعني الاستهانة بالتعقيدات التي تحيط بعملية صدور القرارات في مجلس الأمن ، أو تجاهل العقبات الكبيرة التي تعترض تطبيق قرارات الأمم المتحدة بعد اتخاذها . لكن ما توخيناه من هذه الإشارة ، هو أن عدم الأخذ بالخيارات السياسية المتاحة في إطار الأمم المتحدة وميثاقها ، قد أشعر الإسرائيليين بأنهم يملكون تفويضا دوليا ، بالإضافة إلى التفويض التوراتي الذي يزعمونه لأنفسهم ، للمضي في استخدام القوة لتنفيذ مخططاتهم التوسعية كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . لقد تداخلت منذ بدايات الصراع العربي/الإسرائيلي ، الاوهام والاساطير مع الحقائق والوقائع . وتعتمد حكام إسرائيل تجسيد أساطيرهم على حساب أرض وحقوق وشعب فلسطين ، وتمادوا في غرورهم وممارساتهم العنصرية ضد المواطن العربي ، إلى درجة أنهم لم يعودوا على استعداد للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه ، واهمين بأن تفوق إسرائيل العسكري والتكنولوجي مستمر إلى الأبد ، وأن إسرائيل قادرة على فرض الأمر الواقع في كل زمان ومكان .

إن إسرائيل مازالت تحتل الضفة الغربية وغزة والجولان وأجزاء من لبنان . لكن استمرار احتلالها لم يعد بالأمر اليسير عليها ، ولا مسألة مسلما بها . إن المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان مازالت تقدم التضحيات وتلحق الخسائر بإسرائيل وتواصل كفاحها حتى يتحرر آخر شبر من لبنان . وفي الجولان يواصل المواطنون العرب السوريون رفضهم للهوية الإسرائيلية ، وتمسكهم بوطنهم سورية . وفي الضفة الغربية وغزة تواصل الانتفاضة الفلسطينية بشجاعة مواجهة جنود الاحتلال الإسرائيلي للشهر العاشر دون توقف ، رغم إجراءات القمع الوحشية . لقد أمتد عمق الانتفاضة إلى داخل إسرائيل ذاتها ، حيث أخذ الفلسطينيون هناك - وعددهم حوالي ثلاثة أرباع المليون -

(السيد الشرع ، الجمهورية  
العربية السورية)

يؤكدون هويتهم العربية وانتماءهم لوطنهم فلسطين ، ويعبرون بشكل أو آخر عن تضامنهم مع اخوتهم في الأراضي العربية المحتلة الأخرى .

إن الصورة قاتمة في اسرائيل وعلى مستقبل اسرائيل ، ولا يبدو ان باستطاعة التفوق العسكري والتكنولوجي الاسرائيلي تغييرها كثيرا .

إن الجمهورية العربية السورية ، مازالت تدعو الى عقد المؤتمر الدولي الخاص بالسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن . وعلى أن يكون هذا المؤتمر فعّالا وكامل الملاحيات ، وذلك لتحقيق السلام العادل والشامل القائم على مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالصلاح العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين ، وعلى أساس : تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس . وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . إن التطورات التي شهدتها لبنان مؤخرا ، قد أعادت هذا البلد الشقيق مرة أخرى الى نفق مظلم ، بعد أن كانت الآمال معقودة على الشروع في مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية والاصلاحات الدستورية وانتخاب رئيس جديد . إن الذين عطلوا الانتخابات الرئاسية خلال المهلة الدستورية المحددة ، عن طريق الابتزاز والمناورة والتهديد وحجز حريات النواب ومنعهم من الوصول الى المجلس النيابي ، يتحملون مسؤولية خطيرة أمام الشعب اللبناني ، لأن وحدة لبنان وعروبه واستقلاله لا يمكن أن تكون موضع ابتزاز ومساومة .

إن الاوضاع التاريخية بين لبنان وسورية والمصير الواحد والمصالح المشتركة والأمن المتبادل ، متصلة بأعماق الشعب في البلدين وليس بحكومتيهما فحسب . ومن البديهي أن هذه الاوضاع التاريخية ، وليس غيرها ، هي التي أملت على سورية تقديم التضحيات العظيمة وحمل الاعباء الثقيلة من أجل مساعدة اللبنانيين ، كل اللبنانيين . ولو كانت منطلقات سورية في غير هذا الاتجاه ، لتغيرت الخرائط والمعالم على الأرض منذ الايام الاولى لدخول القوات السورية الى لبنان .

ونود أن نؤكد من على هذا المنبر الدولي ، الا بديل عن الوفاق الوطني ، وان محاولات تقسيم لبنان وأية مشاريع اسرائيلية أخرى ، التي تمكنت سورية من إحباطها طيلة السنوات الماضية لا يمكن أن يسمح لها بالنجاح . كما لا يمكن أن تذهب سدى كل التضحيات والجهود التي بذلتها سورية في مساعدة لبنان لسنوات عديدة ، لمجرد أن فئة ضئيلة من اللبنانيين تتجاهل مصالح لبنان الحقيقية وتحاول فرض إرادتها على الأغلبية الساحقة من اللبنانيين .

لقد أكد المؤتمر الوطني الذي عقد في لبنان يوم الخميس الماضي ، والسني شاركت فيه شخصيات لبنانية عديدة ، إسلامية ومسيحية ، من بينها رؤساء ووزراء ونواب سابقون وحاليون وحشد من قيادات الأحزاب الوطنية ، لقد أكد هذا المؤتمر الوطني إيمانه بوحدة لبنان وإنتماؤه العربي ورفض كل محاولات التقسيم وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وإعادة بناء الدولة على أساس العدالة والمساواة بين جميع المواطنين ، لاتخاذها منطلقا لفتح صفحة جديدة من الوفاق الوطني . وطلب المؤتمر الوطني من حكومة الدكتور سليم الحص الاستمرار في تأمين سير عمل مؤسسات الدولة في كل المناطق اللبنانية ، وإتخاذ التدابير الضرورية التي تساعد على إجراء الانتخابات الرئاسية بأسرع وقت .

إن سورية ، إنطلاقاً من روابطها التاريخية العميقة مع لبنان ، وإدراكاً منها للمخاطر الجسيمة التي تهدد وحدة ودور لبنان بشكل خاص والمصالح العربية بشكل عام ، كانت وستبقى ملتزمة بتقديم كل مساعدة لدعم هذا البلد الشقيق لتجاوز أزمته الراهنة ، والحفاظ على وحدته أرضاً وشعباً ، وصيانة أمنه واستقلاله .

بعد ثماني سنوات من القتل والتدمير الشاملين بين شعبين جارين تربطهما علاقات تاريخية وثقافية منذ مئات السنين أتى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ليشكل علامة إيجابية . لقد أدانت سورية هذه الحرب التي لا مبرر لها منذ الأيام الأولى لاندلاعها . كما أعلنت ترحيبها منذ اللحظة الأولى بإعلان إيران قبولها رسمياً للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . إن سورية تدرك أن هذا القبول لابد وأن ينعكس إيجابياً على الوضع المتوتر في الخليج بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام . إننا نأمل النجاح لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ونقدر له تحليه بالصبر لتحقيق هذا الهدف الذي تعترضه صعوبات كبيرة لا يجوز الاستهانة بها إذا ما أريد الوصول إلى النتائج المرجوة .

إن الإرهاب الدولي هو مصدر التوتر في العلاقات الدولية . لقد ماهمت الجمهورية العربية السورية بمنع قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٢ الذي يعتبر خطوة متقدمة وهامة في العمل على القضاء على الإرهاب الدولي واستئصال شروره ومخاطره والتمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب من أجل التحرير الوطني . ولقد تجلّت أهمية هذا القرار في إدانته للإرهاب الدولي وتأكيدده في الوقت ذاته على شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت النظم الإستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر وتقرير المصير والاستقلال .

إننا نؤكد من جديد أن عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني سيساهم مساهمة فعّالة في مكافحة الإرهاب الدولي ، حيث أنه يحبط المحاولات المتمردة للخلط بين الإرهاب الذي ندينه وبين نضال الشعوب الذي نؤيده .



إن نزع السلاح العام والشامل يحتل مرتبة عالية من اهتمامات المجتمع الدولي ، ذلك لأن هذه المسألة ترتبط ارتباطا وثيقا ببقاء الجنس البشري ومظاهر الحياة على الأرض .

لقد رحبت الجمهورية العربية السورية بالاتفاق السوفياتي - الأمريكي لإزالة الصواريخ المتوسطة والاقصر مدى في أوروبا ، وتحت البلدان على التوصل الى اتفاق لإزالة ٥٠ في المائة من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، كخطوة كبيرة على طريق التصفية الشاملة للأسلحة النووية في العالم . وبالرغم من حالة الإحباط التي نجمت عن عدم تحقيق ما كان يرجى تحقيقه في الدورة الإستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لا بد من متابعة الجهود لحمل الدول النووية على التعهد بعدم استعمالها للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير النووية .

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم مطلب أساسي للعمل من أجل منع إنتشار الأسلحة النووية . ولقد أيدت الجمهورية العربية السورية إنشاء مثل هذه المناطق ، ودعت إلى وجوب الإسراع في تحويل منطقة الشرق الأوسط وغيرها الى مناطق خالية من الأسلحة النووية وإتخاذ التدابير الدولية المناسبة لتحقيق ذلك . إن حيازة إسرائيل على الأسلحة النووية يشكل تقويضا للجهود المبذولة من أجل تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وهذا الهدف لا يمكن بلوغه إذا لم تدعن إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تطالبها بالانضمام الى معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية واخلع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي هذا السياق ، فإن إطلاق إسرائيل لقمر صناعي ذي أغراض عسكرية سيدفع بالمنطقة الى سباق تسلح جديد من شأنه تعريض المنطقة والعالم لمزيد من الاخطار .

إن ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات اقتصادية وتوترات اجتماعية وسياسية جدير بأن يحمل البلدان الصناعية على إدراك حقيقة أن المحافظة على طريق الإزدهار والنمو باتجاه واحد لم يعد ممكنا في هذا العصر الذي تتطلع فيه شعوب العالم الى بناء علاقات اقتصادية دولية ، قائمة على التعاون المتوازن ، والثقة المتبادلة والمصالح المشتركة .

إن إزدياد حجم الديون المذهلة والمرهقة ، التي تعاني منها دول نامية عديدة في العالم ، وارتفاع معدلات الفائدة ، وهبوط أسعار المواد الأولية ، وزيادة النزعة الحمائية في البلدان الصناعية ، لا يمكن إيجاد الحلول الناجمة لها في ظل غياب نظام إقتصادي دولي عادل .

إن حقيقة وجود ترابط اقتصادي دولي ، رغم إختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية فيه ، يتطلب تعاون جميع الدول لمعالجة المشاكل الاقتصادية العالمية . ومما لا شك فيه أن إحياء الحوار بين الشمال والجنوب بصورة جادة سوف يساهم في خلق مناخ وشروط أفضل لدفع عملية التنمية لما فيه مصلحة جميع البلدان .

ولابد لنا من إعطاء مسألة حماية البيئة الإهتمام الذي تستحقه . إن مشكلة دفن النفايات الصناعية السامة في البلدان النامية تهدد بيئتها بأفدح المخاطر . إن عالمية مشاكل البيئة تتطلب من الجمعية العامة عملاً جماعياً للتعاون في مجال حماية البيئة والإنسان من الآثار الضارة الناجمة عن هذه النفايات السامة والحيلولة دون دفنها في البلدان النامية .

إن استمرار إحتلال ناميبيا عمل من أعمال العدوان ضد شعب ناميبيا المحروم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، والذي يتعرض لممارسات يومية قمعية ووحشية . إننا نؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونؤيد كفاح شعب ناميبيا من أجل نيل حريته وتقرير مصيره بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

إن نظام بريتوريا العنصري لا يزال مستمرا في ارتكاب الجرائم الوحشية ضد الغالبية الافريقية السوداء ، وتطبيق نظام الفصل العنصري الذي اعتبره المجتمع الدولي جريمة ضد الإنسانية .

ومما لا شك فيه ان نظام جنوب افريقيا لم يكن ليستمر في تحديه لارادة الدولية ، لولا الدعم الذي يتلقاه من بعض الدول الغربية ، بالإضافة الى التعاون بينه وبين اسرائيل في شتى المجالات ، وأهمها العسكرية والنووية . ان من واجب المجتمع الدولي أن يكشف جهوده للقضاء التام على نظام الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي مبني على العدل والمساواة . ان فرض العقوبات الالزامية الشاملة ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، هو الطريق الأكثر فاعلية لإزالة الفصل العنصري .

وبالنسبة للوضع في افغانستان ، فاننا نجدد ترحيبنا باتفاقيات جنيف التي تم التوصل اليها في نيسان/ابريل الماضي . ونؤكد على أهمية الالتزام بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات ، والامتناع عن التدخل في شؤون افغانستان الداخلية ، والحفاظ على وحدة اراضيها ، وعدم انحيازها ، وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء شعبها .

ان قضية قبرص ، هذا البلد الجار لسورية الذي تربطنا معه علاقات صداقة تاريخية ، مازالت دون حل عادل . ونحن نأمل أن تؤدي الاتصالات الجارية بين الطائفتين ، اليونانية والتركية ، الى تسوية شاملة على أساس قرارات الامم المتحدة . اننا نؤكد مجددا تأييدنا للجهود التي تبذلها كوريا الديمقراطية ، لإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلميا ، وعن طريق المفاوضات ، وانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . كما نؤيد دعوتها لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة سلام خالية من الاسلحة النووية والقواعد العسكرية الاجنبية .

وفي امريكا الوسطى ، مازالت نيكاراغوا تتعرض لضغوط وتدخلات خارجية فسي شؤونها الداخلية . ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها دول امريكا الوسطى ودول مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، لإقامة سلم وطيء ودائم في امريكا الوسطى يعزز استقلال دول المنطقة وسيادتها .

ان التفاؤل بانتقال العلاقات الدولية نحو عهد من الانفراج والتعاون بعد حقبة من التوتر والمجابهة ، هو تعبير طبيعي عن تطلع الشعوب الى حلول للمشاكل المعقدة التي تعاني منها ، ونزوع الى عالم يسوده العدل والسلام وينتفي منه الظلم والقهر والعدوان .

انها تطلعات كبيرة ليست سهلة التحقيق ، ولكنها طموحات مشروعة يمكن بلوغها اذا ما توفرت النية الحسنة والارادة السياسية ، ونحن نأمل أن يتم البدء في العمل على ترجمتها الى واقع ملموس .

السيد بيমানانجارا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن جمهورية مدغشقر الديمقراطية تعرب عن اغتباطها لانتخاب السيد كابوتو لرئاسة هذه الدورة . وهي تحيي فيه ممثلا لبلد ما برح يعلن تمسكه بمبادئ عدم الانحياز ، وإنسي مقتنع من جانبي بأنه سيضع من جديد الصفات البارزة التي ميزت تاريخه الوظيفي الباهر في خدمة منظمنا .

كما نعرب عن شكرنا للسيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على الطريقة التي أدار بها أعمالنا ، وننوه بوجه خاص بمشابرته ونزاهته واعتداله وتحليه بالمسؤولية السياسية .

لقد كانت هذه السنة بالنسبة للأمين العام وكبار معاونيه سنة زاخرة بالتحديات والحماسة في آن واحد . فقد عهدنا إليه بمهمة حل الازمة السياسية والمالية والإدارية التي كانت تمر بها منظمنا ، ونحن في الوقت نفسه ننتظر منه أن يواصل مهامه الرامية إلى تحقيق السلم والوساطة والمصالحة في الصحراء الغربية وأمريكا الوسطى وغرب آسيا وأفغانستان وقبرص ومناطق أخرى . واننا نشيد بنشاطه الدبلوماسي التي اتضحت بالفعل نتائجه الباهرة ، وبالجهد التي ما برح يبذلها من أجل تمكين التعددية ومنظمنا من الاضطلاع بالدور اللائق بهما .

خلال هذا العقد استخدمت لفظتا "شامل" و "مترابط" ، مرارا وتكرارا بحيث لسم تعد هناك فيما يبدو ضرورة لتعريفهما . وهكذا بات ينظر إلى التنمية على أنها شاملة ، شأنها شأن السلم والأمن ، كما أمست التنمية والأمن والسلم تعتبر أمورا مترابطة . إن هذه الحقائق قد تشير الانزعاج لبعديتها أو لاستنادها الى تفكير بسيط ، بيد أنه لا يمكن التهرب منها لدى تناول المسألة ، مما يبرهن على أننا نتجه ، بالرغم من خلافاتنا ، نحو استخدام اسلوب تعبيري واحد .

اعذروني لهذه الافكار التي أبديها على علائها . ولكن ألا يراودنا الانطباع أننا نختار المواضيع نفسها ونعرب عن الافكار ذاتها ونصل إلى النتائج عينها ، وذلك بالرغم من إقرارنا بأن الكلمات قد تختلف دلالاتها وفقا للايديولوجيات والقارات ودرجة التطور الاقتصادي والحالة الاجتماعية ؟ إنني لن اتخذ دليلا على ذلك سوى مسألة الامن ، التي تشغلنا جميعا والتي لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالاختلاف بشأنها اختلافات كبيرة .

غير أن هذا ليس هو واقع الحال . فأكثرتنا مثالية ما زالوا يحلمون بإقامة نظام الامن الجماعي المنصوم عليه في الميثاق ، مع إدراكهم أن هذا المشروع يتركز على إرادة الدول الكبرى وعلى قدرتها على تجاوز القيود التي تملئها المصالح الوطنية واستعدادها على قبول إنهاء الأمر الواقع الذي يشل حركتنا منذ جيلين .

ويحدث من وقت لآخر أن نؤيد مبادرات تتعلق بإقامة نظام عام للسلم أو تعزيز الامن الدولي أو إعادة تعريف هذا الامن حتى يكون أفضل توافما مع حقائق مجتمع يطرأ عليه تحول مستمر . وفي كل مرة يحدثنا البعض عن قدسية الميثاق أو يلوّحون بالمصير المظلم الذي سيكتنف منظمة تسيطر عليها الدعاية والايديولوجية الزائفة .

فالى متى يتعين علينا أن نقبل القول بأن الامن العسكري هو الشكل الوحيد للامن ، بما يصحب ذلك من نمط متكرر من حروب باردة ، وتأزم وانفراج ومواجهة وتوازن للردع ؟ وهل يمكننا ان نأمل في أن يكون لذوبان الجليد بين الشرق والغرب بعض الاثار غير المباشرة على الوضع الاقتصادي السياسي لبلدان الجنوب ؟ ان أحداث الاشهر التسعة الاخيرة ، على ما يبدو ، تعزز الى حد ما رأي من هم أكثر تفاؤلا ، ولاسيما أنصار نظرية مركزية كوكبنا في الكون ، التي لا يساندها بالضرورة أي تفهم سليم للحالة العالمية . ففي الواقع ، ماتزال هناك بعض البؤر المستعصية من إنعدام الامن فسي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك على الصعيد الاقليمي . والحجج التي نستمع اليها في المناقشة الحالية لا تسمح لنا بمواجهة تلك التحديات مواجهة كاملة ، خاصة وان بعضها له طابع الالحاح ان لم تكن مواجهته لازمة على الفور . ولذا ما من بديل لدينا سوى ان نعود الى بعض الحجج التي طالما استخدمناها في الماضي .

ان تعزيز الامن وصيانتة لا يمكن ان يعالجا بمجرد الاشارة فقط الى ماض لم يكن دائما مجيدا . واذا كانت هناك آفاق جديدة تفتح أمامنا تفضي بنا الى الاعتراف بالتغيرات بعيدة الاثر في مجتمعنا ، فلتكن لدينا الشجاعة اذن لنعترف بأن هذا المسعى يتطلب مشاركة الجميع وإسهامهم ، وان مصالح البعض يجب ان تخضع للمصالح المشتركة بل ولمصالح المجتمع الدولي ، وان مناطق النفوذ والتدخل والتبعية والسيطرة والاستغلال كلها أمور قد عفا عليها الزمن . وباختصار ، فلنعمل على تحقيق الامن للجميع ، وفي كل المجالات .

ولا يمكن أن يكون هناك أمن دون تنمية ، ولا تنمية دون أمن . وقد يقال لنا ان هذا مجرد شعار جديد ، لكن المشاكل العاجلة والمعقدة التي تفرضها التنمية يمكن ان لم تحسم - ان تقوض الامن السياسي والعسكري الذي يجب أن تعترف بأنه حتى هذه اللحظة لم يفد سوى الشمال .

وكثيرا ما نوقشت مسألة التصادم بين الشمال والجنوب ، لأن الفقر والبؤس لا يعرفنا حدودا ، كما انهما لا يختلفان بمجرد النقاش أو بسبب المنطق . وماذا يمكن ان يكون شكل العالم الذي ينعم نصفه بمزايا الامن في حين يواصل النصف الآخر التخبط في لجج الصعاب الاقتصادية التي لا تحصى ؟

وعلى النقيض من ذلك ، اذا لم يضمن الامن الدولي فان الجهود التي يمكن ان تتركس للتنمية ستحول لخدمة أغراض أخرى ، وسيكون للسياسة الاولوية على الاقتصاد ، وسيبقى للتنافس بين الدول العظمى أثره على اختيار أنماط التنمية .

وياحبذا لو تتخذ المبادرات على جبهتي الامن والتنمية على حد سواء على نحو متوازن ومتزامن . لكن الحقائق الواقعة غير ذلك . فمكافحة التخلف قد تركت جانبا في الوقت الحالي ويقال لنا ان الشمال يجب أن ينظم أموره ويكفل أمنه أولا ، ثم بعد ذلك يمكن ان يستفيد الجنوب .

لكن هب ان الشمال الصناعي - اذ يبذل الجهد لتخطي كل العقبات - قد حل مشاكله المتعلقة بالاستقرار والثقة والامن وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة والتضخم والنمو والبطالة وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وتوازن الميزانية والتكامل ، فهل يمكننا ان نستخلص عندئذ ان ذلك سيعود تلقائيا بالنفع على الجنوب المحروم ؟ اننا مازلنا نذكر بشعور بالمرارة وعود السبعينات ، عندما أسدي اليها النصح بأن ننتظر حتى يتم احتواء التضخم قبل ان نطالب بزيادة المعونة الانمائية . اما بالنسبة لفكرة "تساقط المنافع من الاغنياء الى الفقراء" وقوانين السوق ، فان نتائجها مخوفة بالمخاطر ، كما انها تتطلب وقتا طويلا لا يضاويه الا صبرنا .

ان سياسة "دعه يعمل دعه يمر" قد ترسخت في العلاقات الاقتصادية ، ومسألة الديون هي التي اشارت ، أخيرا ، بعض الادراك بالمسؤوليات وأوجه التباين . فنحن نعرف أن المازق الذي تواجهه المؤسسات المالية الوطنية والدولية انتهى بها الى الكف عن معالجة مسألة الديون على أسس مالية ومحاسبية فحسب ، والى البحث عن وسائل كانت تعد في السابق خطيرة من الناحية القانونية ، والى القبول بضرورة أن تأخذ عمليات التكيف الهيكلي في اعتبارها العوامل الانسانية والاجتماعية والسياسية . وهذه الممارسة تنطوي بطبيعة الحال على مخاطر ، لكن تراكم الديون غير المسددة لا يمكن ان يخدم قضية الاستقرار المالي والنقدي الدولي ، ناهيك عن أن يخدم قضية التنمية المنصفة العادلة والمستمرة .

وفي هذا الصدد ، فليسلم من يأخذون بزماء المبادرة بأن عبء الديون يشمل الجهود الانمائية وان هذا ليس هو مفتاح حل المشكلة . فالتنمية لها جوانب متعددة ، ولا يستطيع المرء دائما ان يضع كل العوامل على قدم المساواة . ينطبق ذلك مثلا على أسعار السلع الاساسية التي يقال لنا انها يجب ان تخضع لقوانين السوق ولا تطبق عليها اجراءات حمائية . واننا لندتساءل عما اذا كان من المقبول ان يخضع وجود أمه لظروف الآراء بين المدارس الفكرية المختلفة . ان الامر هنا يتطلب قدرا من العمل الجماعي ، حتى لو استدعى الامر التفاوض أحيانا عن بعض القواعد الصحيحة .

اننا لم نتخل عن روح العمل الجماعي والتضامن عندما قيل لنا ان التكيف الهيكلي هو مساهمتنا في تحسين البيئة الاقتصادية الدولية . ومازال ثمن ذلك باهظا بالنسبة لنا ، ويتمثل في زيادة البطالة ، وتدهور المؤشرات الاجتماعية ، وانخفاض الانتاجية ، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وعدم الاستخدام الامثل للموارد البشرية ، وغير ذلك .

أما من جانب شركائنا ، فمن العسير أن نستشف وجود ارادة حقيقية لمعالجة مشكلة التنمية ، أو للتخلي عن الفكرة القائلة بأن النمو يمكن أن يبقى حكرا على قلة ، أو لضمان ان تحبذ الممارسات والسياسات الوطنية قيام نظام اقتصادي يعود بالنفع على الجميع . فالعمل الجماعي الذي لا يكون متبوعا باجراء متضافر أو مؤيدا بالتزامات محددة لا يكون عملا جماعيا حقيقيا .

وقد يعترض على ذلك بأنه ما لم يتم القضاء على الشكوك الناجمة عن قيود الاقتصاد العالمي ، سيكون من الصعب إعادة ترتيب الاولويات ، وإعادة تحديد بعض الافضلويات وتغيير الاهداف . فاذا كان الامر كذلك ، فعلينا اذن أن نتخلى عن تلك النظرة الشاملة للعالم التي كانت تقدم الينا دائما ، وخاصة في الاوقات الصعبة . وهكذا يصبح الانقسام هو القاعدة ، وتبقى عبارة "انتظر لترى" هي عين الحكمة . ويترك كل ليستخلص بنفسه استنتاجاته الخاصة .



وبالنسبة لنا ، فإننا سنواصل القول استنادا الى الاخلاقيات الحقيقية للتنمية بأن التنمية تعنى في المقام الاول بتحسين أحوال الإنسان ، وتتطلب تفاعلا جماعيا منسقا من خلال برنامج طويل الأجل له أهداف والتزامات وموارد كافية متاحة . ويستلزم تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي أن يكون للأمم المتحدة دور سياسي رئيسي تفضلع به في صياغة المبادئ بوضوح وتحديد الأولويات والتنسيق بين شتى المنظمات والمؤسسات المعنية بالتنمية والتي لا تتواءم أو تلتقي بالضرورة نهجا وأهدافها .

وسنواصل إكتشاف المزيد من المشاكل والعقبات والاحباطات التي تعرقل سبل الأمن والتنمية . وحتى إذا لم يكن في الأفق ما ينبئ عن قرب مجئ العصر الذهبي فسيكون من الخطأ أن نتخلى عن كل آمالنا ، لأنه لا بد لنا أن نبحث مشاكل الأمن والتنمية والسلم من منظور عالمي ، دون أي ترتيب مسبق للأولويات أو أحكام مسبقة عن تفاعلها ، ودون إدعاء الاحتكار بالنسبة للمبادرات أو وسائل تنفيذها . ومن شأن مثل هذا النهج ، إن اعتمد ، أن يشكل ضمانة لإحلال سلم حقيقي يشارك فيه الجميع ، سواء كانوا من الشرق أو الغرب ، من الشمال أو الجنوب .

ومع ذلك ينبغي أن نعترف بأننا في السعي من أجل إحلال السلم وتهيئة مناخ مؤات لتحقيقه قد أحرزنا بعض التقدم ، بفضل تضافر المبادرات أحادية الجانب والمشاورات الثنائية واللجوء الى الدبلوماسية المتعددة الأطراف . وجدير بنا أن نشيد ونهنئ كل الذين جعلوا احتمالات المستقبل بالنسبة لهذه الدورة أقل سلبية عما كان ينتظر .

ومن الذين تجدر الإشارة بهم وتهنئتهم أولا هذه المنظمة التي حصلت قوات حفظ السلم التابعة لها على جائزة نوبل للسلام اعتبارا فاسهامها في تحقيق المقاصد الاساسية للميثاق وفي بدء المفاوضات الجارية الآن ؛ وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإبرامهما المعاهدة الخاصة بالقضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ولإجرائهما المفاوضات الرامية الى تخفيض ترسانتهما النووية الاستراتيجية ، وتعميمهما على استكشاف كل المجالات التي يمكن إحراز تقدم كبير فيها ؛ وكذلك إيران

والعراق لقبولهما وقف إطلاق النار الذي أوصى به قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ودخولهما في مباحثات مباشرة من أجل إحلال سلم حقيقي بروح الثقة والتفاهم ؛ وكذلك كل الذين قرروا - على غرار فرنسا - بمجرد إعلان وقف إطلاق النار أن يسحبوا وحداتهم البحرية من الخليج ، مما خفف من الاخطار التي قد يشكلها الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة على استقلال دول المنطقة وسيادتها وأمنها ؛ وكذلك أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، الذين يتحركون تدريجيا نحو إنشاء منطقة أمن وتعاون في جنوب شرقي آسيا رغم تعقد وتشابك مواقفهم لاسيما فيما يتعلق بكمبوتشيا ؛ وكذلك الاتحاد السوفياتي وغييت نام لانسحاب قوات أولهما من أفغانستان في إطار إتفاق جنيف ، ولوضع جدول زمني لانسحاب قوات البلد الآخر من كمبوتشيا ؛ وكذلك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي اتخذت مؤخرا زمام المبادرة في السعي من أجل الوحدة والمصالحة والوثام والقضاء على أسباب المجابهة والريبة والتوتر بغية إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ؛ وكذلك جمهورية قبرص وممثلو الجانب القبرصي الآخر الذين قرروا أن يحاولوا ، عن طريق إستئناف المباحثات بين الطائفتين ، التوصل الى تسوية تفاوضية لكل جوانب المشكلة بروح الحرص على استقلال قبرص وسيادتها ووحدتها ؛ وكذلك منظمة الوحدة الافريقية لمواصلتها جهود الوساطة من أجل التوصل الى حل سياسي تفاوضي للنزاع بين ليبيا وتشاد ، اللذائين أعادا مؤخرا علاقاتهما الدبلوماسية ؛ وكذلك إثيوبيا والصومال اللذان نجحا بعد سنوات طويلة من المجابهة في تطبيع علاقاتهما بروح الاخاء وحسن الجوار ؛ وكذلك المغرب والجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية اللذان تشكل موافقتهما على مقترحات الامين العام بشأن الصحراء الغربية خطوة إيجابية صوب التنفيذ ، نصا وروحا ، للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن بدء المفاوضات المباشرة لإجراء أستفتاء حول تقرير المصير ؛ وكذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، لإعلانها وقف عملياتها الحربية من جانب واحد عند بدء المحادثات الرباعية ؛ وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية التي تتمسك ، رغم وجود

مشاكل داخلية وخارجية تواجهها ، بالسبيل الوحيد الذي يؤدي الى حلّ مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي أو اعتبارات أيديولوجية دخيلة ، وهو التنفيذ المخلص لاتفاق غواتيمالا الذي يتحتم التأكيد عليه مجددا على نحو عاجل .

وبعد هذا الاستعراض الموجز للمنازعات بين الدول نتساءل أي عبر يمكن أن نستخلصها غير أن الاحساس بالمسؤولية لدى بلدان منطقة ما يجعلها تسعى لتسوية الصراعات في منطقتها الجغرافية ويكون أكثر إيجابية وأكثر فعالية من كل التدخلات التي تحركها المصالح الأجنبية .

وبعد أن عرضت هذه الآراء المتسمة بقدر من التفاؤل عن الحالة السائدة حالياً في عالمنا ، أجد لزاماً عليّ أن أعود الى مناقشة الواقع المؤلم الذي يؤثر على منطقتي الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط ، حيث أصبح تضارب المصالح هو الواقع اليومي . في أو تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سيبدأ الأمين العام في إتخاذ الخطوات الضرورية لوزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من ناميبيا . ويحدونا جميعاً الأمل في أن يحترم هذا الموعد المحدد وألا يرتهن دون مبرر بنتائج المباحثات الرباعية بشأن جنوب غربي أفريقيا . وفي اعتقادنا أن التطبيق الفوري والكامل والنهائي لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي سيمنح الشعب الناميبسي من إستعادة استقلاله وسيادته وكرامته . والى أن يتحقق ذلك ستظل ملطة منظمته السياسية والقانونية والأدبية موضع شك .

وفي جنوب افريقيا مازلنا نشهد تصادما بين عالمين . فنرى من ناحية نظام الفصل العنصري غير الشرعي وغير القانوني بكل ما ينطوي عليه من طغيان وقمع وتمييز وظلم واحتكار ، ونرى من ناحية أخرى شعبا يعاني جسديا وروحيا ، ولكنه شعب ينسادي بحقه في المشاركة والحرية والديمقراطية عن طريق صوت ومبادرات حركته التحريرية ، المؤتمر الوطني الافريقي . ولازلنا نتساءل متى يتوافر لنا العزم اللازم لتطبيق الجزاءات المحددة الشاملة لنلحق الهزيمة بنظام الفصل العنصري . اننا لا نستطيع ان نحقق شيئا بالتنازلات واللااخلاقية ، ولا يمكن ان نتوقع من الفصل العنصري شيئا سواء اصلح أو لم يصلح .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فقد حان الوقت لنكف عن البحث عن التوازن على أي شكل وبأي ثمن . فهذا من شأنه أن يحقق ميزة لطرف واحد . ومن حق الشعب الفلسطيني ضحية الظلم والذي فرض عليه التشرد واليأس ، ان يطلب مزيدا من الاعتبار والتعاطف . واذا تحدثنا بمنطق السياسة والقانون ، فمن يستطيع الشك في وجود دولة فلسطينية مستقلة عن الاردن بعد اتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) . وسواء طال المدى أو قصر سيعلم من استقلال هذه الدولة رسميا . وعلينا كمنظمة ان نتخذ موقفا واضحا لا لبس فيه . ولن يكفي هذا الاجراء لإنهاء النزاعات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن سيكون له فضل حمل المترددين على النظر في أمر مؤتمر السلام الدولي في ضوء جديد .

وسوف نحتفل هذا العام بالذكرى الاربعين لإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وسيعلم كل بلد اخلاصه الكامل له وتمسكه القاطع به ، مع انه لا يوجد بلد نجا حقا من الإتهام بانتهاك هذه الحقوق . أو ليس من دواعي السخرية اننا ونحن في نهاية القرن العشرين نجد أن أولئك الذين يتفانون في الدعوة لحقوق الانسان وفي استخدامها على نحو منهجي لاغراض سياسية هم آخر من يقبل نتائج احترام حقوق الانسان وتعريضها في الجنوب الافريقي ، وفي الشرق الاوسط ، وفي امريكا اللاتينية ؟

ان ترعرع ازهار حقوق الانسان في حقول الظلم والبؤس والفقر شيء لا يجد قبولا الا بين من يتمسكون بالشكليات .

وبينما كنت انت انت الى بيانات زملائي أو أعاد قراءتها ساورني انطباع بأن الخلاف بين الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية المتعددة الاطراف ، التي سعت بعض الانظمة الى ايجاد بديل لها أصبح أمرا ينتمي الى الماضي . والنقطة الجوهرية الآن هي أن تستثمر الثقة التي احرزتها منظماتنا ، وان نبني في ابتداء على خبرة أكثر من ٤٠ عاما ، وان نضع على المحك الإمكانيات الحقيقية للأمم المتحدة على الرغم من فلاسدان مصداقيتها لفترة من الوقت .

ولكي تصبح الأمم المتحدة المعبر عن الضمير السياسي الدولي لا يمكننا ان نحبسها في إطار الميثاق الضيق الذي أصبح في حاجة للمراجعة والتنقيح ، على الأقل بالنسبة لحق الفيتو . ويتعين توسيع مفهوم الأمن ، وأن يكون مفهوم المسؤولية أكثر إلزاما . ولا بد أن نعد انفسنا لتقنين ضمانات السلم والأمن والتنمية في السياق الذي يعكس الرغبة العامة لأعضاء المجتمع الدولي ، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات التي أملاها دخول البشرية حقبة جديدة في تاريخها ، على نحو ما قاله الأمين العام ، وحتمية الوصول الى تنمية تقوم على المساواة والعدل على قدر الإمكان . وبهذا الثمن وحده يمكننا ان نستجيب لتطلعات البشرية في مجابقتها لازمة بقائها ، وهي تتلمس طريقها محاطة بالشك والقلق .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥